طرق مرويات زواج أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها

بين عنعنة المدلسين، وانفراد العراقيين

– دراسة تحليلية في الأسانيد وعللها –

د/ يوسف عبد الرحيم محمد إبراهيم المهيني (*)

ملخّص البحث:

يتناول هذا البحث مسألة "سنّ زواج أم المؤمنين عائشة بسيدنا رسول الله (ﷺ)" هل كان العقد عليها في السادسة من عمرها والبناء بها في التاسعة كما تنصّ على ذلك الروايات؟ لكن من زاوية إسناديّة حديثيّة مجردة من دون التطرّق لمتون الحديث، وذلك من حيث دراسة الطرق الواردة في الموضوع، ومعرفة عللها التي أثيرت حولها مثل: تفرد أهل العراق برواية القصة دون غيرهم من سائر الأمصار الإسلاميّة وخاصّة المدينة المنورة بلد أم المؤمنين عائشة وموطن الراوي هشام بن عروة صاحب الرواية الرئيسة في الموضوع، وكذلك عدم تصريح الرواة المدلّسين بالسماع وروايتهم للحديث بالعنعنة عمن فوقهم، أو كون الانقطاع حاصلًا في سند الرواية، أو وجود بعض الرجال في الطرق من الضعفاء الذين لا تقبل منهم الرواية أبدًا، وما شاكلها من العلل والاعتراضات التي أثيرت حول أسانيد الحادثة، اعتمادًا على البحث العلمي الرصين وقواعده مع الإشارة إلى بعض الاعتراضات المتعلقة بالمتن وغيره دون الخوض في تفاصيلها لعدم إخراج البحث عن جوهره، أو تشتيت الجهد المبذول فيه.

الكلمات المفتاحية: سن، زواج، عائشة، مرويات، أسانيد، صغيرات، قاصرات.

(*) أستاذ مشارك في الحديث النبوي الشريف وعلومه – قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية ـ الكويت.

Research Summary:

This research addresses the issue of the "marriage age of Aisha, Mother of the Believers, to the Prophet Muhammad (peace be upon him)." Specifically, it examines whether the marriage contract was made when she was six years old and the consummation occurred when she was nine, as some narrations suggest. The focus is on an isnad-based (chain of transmission) hadith analysis without delving into the content of the hadith itself. The study investigates the various transmission paths of the narrations and identifies the defects raised about them. These defects include the exclusivity of Iraqi narrators in recounting the story compared to narrators from other Islamic regions, especially from Medina, the hometown of Aisha and the narrator Hisham ibn Urwa, who is the primary source of this narration. Additionally, it looks at the lack of explicit statements of hearing by certain narrators and their reliance on 'an'ana (ambiguous transmission) from their sources, potential breaks in the chain of narration, and the presence of weak narrators whose accounts are not accepted. The research follows rigorous scientific principles and methodologies, addressing some related objections to the content without delving into details to maintain the focus and coherence of the study.

Keywords: Age, Marriage, Aisha, Narratives, Chains of Transmission, Minors, Underage.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأجل التسليم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وارض اللهم عن الصحابة الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد...

أثارت الأحاديث النبوية الواردة في سن زواج السيدة عائشة رضي الله عنها لغطًا كثيرًا قديمًا وحديثًا، مع اختلاف الأسباب والدوافع بين الماضي والحاضر، ففي الحاضر أثارها جماعة من المثقفين أو المفكرين الذين قرأوا للمستشرقين إلى أن وصلت هذه القضية إلى الصحافة العربية العامة المقروءة والمسموعة، وأصبحت من المسائل التي تطرق في كل مكان وحين بعد أن كانت مستترة في إطارها الشرعي من الدروس العلمية والشروح المتعلقة بالسيرة والفقه.

كان الباب الذي ولجوا منه هو ما نستطيع أن نسمّيه اليوم الزواج من القاصرات، وهو العلاقة الجنسية مع فتاة بالغة جسديًّا لكنها دون السنّ القانوني الذي يؤهلها لذلك، أي يعني أنها أقل من (١٨ إلى ١٦) حسب قانون الدولة وتشريعها، فيعدُّ هذا جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبات صارمة؛ لكونها تعدُّ استغلالًا للصغار لكونهم في هذا العمر غالبًا ما يكونون غير ناضجين نفسيًا ولا عاطفيًا، والقانون يهدف إلى حمايتهم من الاستغلال الجنسي بغض النظر عن نموهم الجسدي وبلوغهم البدني.

وقد أثيرت قضايا كثيرة حول قصّة زواج السيدة عائشة في متنها وأسانيدها، ولكنني سأقتصر في هذه الدراسة على الجانب الإسنادي فقط، ولن أتطرق إلى مسألة المتن وصحة الواقعة وغيرها من الأمور الكبيرة التي لا يمكنني أن أنجزها في مثل هذه الدراسة الضيقة.

وحقّ هذا الموضوع أن يدرس على مراحل ثلاث: الأولى تتعلّق بالأسانيد وما يعرض عليها من علل وإشكالات وهو ما سنفعله في هذه الدراسة إن شاء الله تعالى، والثانية للمتون مع بعضها بعضًا وما يتوافق معها أو يشكل عليها، والثالثة لكل القضايا التي تتفق مع الرواية أو تعارضها مما يتعلق بالتاريخ والأعراف الاجتماعيّة وغيرها من الأمور، فهذه الطريقة تضمن لنا الوصول إلى نتائج أكثر دقة مما هو موجود في الدراسات الشاملة التي تدرس كل ما يتعلّق بالحديث بطريق الإجمال فوقع أصحابها في أخطاء كثيرة من حيث لا يعلموا.

ومن أكثر الأمور التي لفتت انتباهي هي اختلاف بعض المختصّين في الاعتراضات التي وجهت للأسانيد بين من يثبتها ومن ينفيها، لذلك أحببتُ أن أخصّص هذه الدراسة في علل الأسانيد وطرقها؛ لأخرج منها بأجوبة دقيقة ناضجة حول الموضوع، ومن ثمّ أوجّهها للباحثين في مجال السنّة النبويّة وعلومها خاصّة، وللباحثين في مجال الشريعة عامّة، وليست لمن هم خارج التخصّصات الشرعيّة لكونها لا تتناسب معهم لما فيها من تخصص دقيق جدًّا يفهمه أهله فقط.

كما أنّني لم أقف على دراسة علميّة جادّة في الموضوع تفحص الاعتراضات الواردة على الأسانيد كلّها وتحقّق في عللها وطرقها، لذلك ارتأيت أن أقدّم جهدًا حديثيًّا يتناول الشقّ الأول من الموضوع وهو سند الرواية لا متنها، ليكون العمل أشبه بدراسة مرجعيّة لأهل التخصّص، ومن ثمّ قد يكمل مشوارها باحثون آخرون من حيث الحكم على مجموع هذه الروايات بعد دراسة متونها، ومقارنتها بغيرها من الآثار الواردة في المسألة، إلى أن نصل إلى عمل كبير متكامل في موضوع القضية، سائلًا المولى أن يفتح عليّ وأن يرزقني التجرّد له والإخلاص في العمل هو ولي ذلك والقادر عليه.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في توجيه اعتراضات كثيرة لمرويات قصة زواج السيدة عائشة وأسانيدها وذكر عللها من دون فحص دقيق لهذه الاعتراضات

للخروج برأي دقيق وعلمي وفق ما يذكره أهل العلم المتخصصون في مجال علوم السنة النبوية، كما أن أكثر الدراسات حول الموضوع تتوسع جدًا بحيث تتناول الأسانيد والمتون والعلل والمسائل التاريخية والقضايا الاجتماعية مجتمعةً مما لا يعطي مجالًا لتحقيق جيّد لمسألة الأسانيد التي لم تنل حقها من الدراسة والعرض على قواعد العلم وكلام رجاله الثقات، لإنضاج المسائل المبحوثة والوصول إلى نتائج موفقة في الموضوع.

أسئلة الدراسة:

تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- ما الرواية الرئيسة الواردة في الموضوع وما يشكل عليها؟
- ما العلل الواردة على أسانيد زواج أمّ المؤمنين عائشة وطرقها؟
- ما الجواب العلمي التخصّصي للعلل الواردة وفق ما هو مطروح في علوم الحديث مثل: (علم المصطلح والرجال والجرح والتعديل وعلم العلل)؟
- هل الاعتراضات الواردة على طرق الرواية مفتعلة وغير حقيقيّة؟ أم لها سند علمي في كتب أهل العلم وكلامهم؟

أهمية الدراسة:

- تبرز الأهمية في إيجاد دراسة متخصّصة في مرويّات زواج السيّدة عائشة وعللها تخدم الباحثين في هذا المجال العلمي.
- تعدُ مهمّة لأنّها تزوّد المختصّين في السنّة النبويّة وعلومها بما يتعلق بهذه المسألة كلّه من جانب سندها من حيث التخريج المطوّل للمرويات، ودراسة أسانيدها والوقوف على عللها من مصادرها المعتمدة.
- تكمن أهميتها في سدّ فجوة علميّة في مجال الحديث النبوي تتعلّق بمرويّات زواج السيدة عائشة من حيث الأسانيد وما يتعلق بها من علل واعتراضات تناولها أهل العلم.

أهداف الدراسة:

- الكشف عن ما يتعلق بمرويات زواج السيدة عائشة كلّه في جانبها الإسنادي من تخريج الطرق ودراسة العلل.
- الوقوف على منهجيات بُنيت عليها علوم الحديث مثل:(علم الرجال والجرح والتعديل والعلل) من خلال التطبيق على هذه الواقعة.
- البحث عن أجوبة علميّة دقيقة وفق قواعد علم الحديث النبوي بحيث تغطّي هذه الدراسة ما يتعلق بموضوع البحث كلّه من علل واعتراضات.

الدراسات السابقة:

الصدّيقة بنت الصديق، لعباس محمود العقاد، الناشر: مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٧م، وهو كتاب جميل أفاد به العقاد وأجاد في موضوعات كثيرة تتعلق بالسيدة عائشة، ولعله من أوائل من أثار هذه المسألة من المعاصرين: سنّ السيدة عائشة يوم زفّت إلى النبي عليه السلام، فالكتاب صدر في عام ١٩٤٣م وقد تكلّم عن سنّ زواجها في كلام يسير رجّح فيه أنّها يوم الزواج كان سنّها لا يقل عن (١٢-١٥) سنة، ما ينفي- حسب تعبيره- ما يقوله المستشرقون عن رسول الله بأنّه تزوّج عائشة وهي في سنّ الطفولة المبكرة.

اعتمد العقاد في ترجيحه لروايات سنّ زواجها على أمور ليس منها ما يتعلق بالأسانيد وإنما بأمور واعتبارات أخرى مثل:

(١) كون العرب ليس لديهم سجل للمواليد يعرف الإنسان عمره الحقيقي منه، لذلك تجد لأكثر العرب أكثر من تاريخ لمواليدهم وزواجهم ووفاتهم الأمر الذي يعني احتمال وقوع الخطأ في سنّها.

(٢) أنّ من سنّة الأنوثة الخالدة- حسب تعبيره- أن تأخذ المرأة بأصغر سنّها حسب الروايات التي كانت تسمعها من النساء حولها.

فالعقاد رحمه الله تعالى نظر في جميع الروايات الواردة في سنّ زواجها، صحيحها وضعيفها، وأخذ بالتي تشير إلى أنها كانت أكبر من ذلك لأمور وقضايا خارجة عن موضوع الإسناد والطرق، وهذه الدراسة متخصصة في الطرق والأسانيد.

جمهرة مقالات العلامة أحمد شاكر، لمؤلفه الشيخ أحمد شاكر، جمعها وأعدّها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، الناشر: دار الرياض، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م، وهو كتاب جُمِعت فيه مقالات الشيخ وتحقيقاته التي كانت مبثوثة في أماكن متفرقة، وكان من بينها ردّه وتعقيبه على العقاد تحت عنوان: تحقيق سنّ عائشة، وقد حرصت على مثل هذا الرد لأنّه صادر من عالم من علماء الحديث وهو الميدان الذي أبحث فيه، وقد نظرت في رده على العقاد من زوايا كثيرة فوجدت الشيخ لم يعالج موضوع الأسانيد وعللها، وكان تركيزه على المتن وإثبات صحّة الروايات، ومن جملة ردوده على العقاد ما يلي:

(١) أنّ القصة رواها الأئمة الثقات (البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة وأحمد بن حنبل والدارمي).

(٢) أنّ العقاد بنى تحقيقه على مقدمات اخترع بعضها اختراعًا، وحرّف بعضها تحريفًا منكرًا، وقد ذكرنا شيئًا من هذه المقدمات المخترعة– حسب تعبير الشيخ شاكر– قبل قليل عند حديثنا عن كتاب العقاد.

(٣) أنّ العقاد ذكر في كلامه وجود روايات تقول إن سنّها كان أكبر يوم تزوجت برسول الله، لكن الشيخ شاكر ردّ عليه بأنّ هذا القول من عند نفسه وهو مبتكر لم يقل به أحد من العلماء أو ورد في رواية صحيحة، وغيرها من الأمور التي لم تدخل في تفاصيل الروايات والطرق، إنّما كانت عامّة يتعلق أكثرها بمتن الرواية أو صحّتها بطريق الإجمال وليس بالتفصيل الدقيق في سرد الروايات والطرق وما يعرض عليها، وهو ما سنفعله في هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

دفع شبهات الطاعنين عن حديث زواج النبي (ﷺ) من عائشة أم المؤمنين، د. محمد سيد أحمد شحاته، أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الحديث، كلية أصول الدين، أسيوط، وهو بحث جيّد منشور في شبكة الألوكة، حاول صاحبه أن يستقصي الشبهات المثارة حول موضوع زواج أم المؤمنين كلّها، لذلك كان طويلًا نوعًا ما، ويشكل عليه ما يلي:

أنّ التوسع الذي بُني عليه البحث أضرّ بتحقيق بعض مسائله وإنضاجه، وهو عكس ما نريد أن نقدّمه في هذه الدراسة من تجزئة الموضوع المبحوث على أجزاء صغيرة جدًّا، بحيث تحقّق تحقيقًا جيّدًا يمكننا بعده أن ننظر للموضوع بشكل أكثر مهنيّة وأدقّ منهجيّة.

كما أنّ الباحث في ردّه على شبهة تفرّد أهل العراق بالرواية عن هشام بن عروة في صفحة (٤٧) استقصى الرواة الذين بلغ مجموعهم سبعة عشر راويًا ثمّ ردّ على هذه الشبهة بقوله: فهل كل هؤلاء التلاميذ سمعوه في العراق؟ والتحقق من هذه القضية أمر ممكن كما فعلنا في هذه الدراسة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه في الصفحة ذاتها أكد عدم تفرد أهل العراق بالرواية بالاستشهاد برواية الإمام الزهري المعنعنة، ومسألة: "عنعنة الزهري" تحتاج إلى دراسة مستفيضة من حيث قبولها قبل الاستشهاد بها على صحة رواية أخرى، وهذا ما سنفعله في هذه الدراسة.

إنّ توسع الباحث في تناول القضايا التي تتعلق بالمسألة كلها يؤثر على جودة التحقيق، منها على سبيل المثال: أثبت أنّ أحد الرواة عن هشام بن عروة هو محمد بن يحيى بن عروة، وأنّ روايته في معجم الطبراني الكبير، وعند الرجوع للرواية وجدت أنّها عن شخص متروك الحديث هو: عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وليست عن محمد بن يحيى كما ذكر الباحث.

كما أنّه لم يشر إلى كلام أهل العلم الكثير في رواية أهل العراق عن هشام بن عروة، وهذا الإعراض يؤثّر في جودة البحث، ويشكّك في صحة النتائج التي ذهب إليها الباحث والله المستعان.

رواية الصحيحين لعمر السيدة عائشة عند زواجها بالنبي (ﷺ) بين صدق الحقيقة وافتراء المشككين، د. محمد رمضان أبو بكر محمود، وهو بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من ١٤-٢٠١٠/٧/١٥م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنيّة، وهو بحث مفيد وقيّم أحسن فيه الباحث وأجاد من حيث المادة والقضايا التي تناولها فجزاه الله خيرًا، وقد تناول الباحث شبهات عديدة في بحثه أكثرها يتعلق بمتن الواقعة وما يثار حوله من شبهات، أمّا ما يتعلق بجانب الأسانيد والعلل فقد كان الأقل حظًا، ولعل هذا ما سيميّز دراستي وهو التركيز على الأسانيد وعللها.

كما أنّ دراسة الباحث يعرض عليها- من وجهة نظري- ما قد عرض على البحث الذي قبله من حيث التوسع بكل ما يتعلق بحديث زواج السيدة عائشة، الأمر الذي يعني عدم إعطاء بعض المسائل حقها من التحقيق والتمحيص، وقد كان من الممكن تفاديه لو تناول مسائل البحث بتأنٍّ أكثر وقصرها على جزء معيّن أفضل.

ما سيميّز هذه الدراسة أنّها دقيقة ومتخصّصة في علل الأسانيد وحدها دون غيرها لكونها الأدق لعمل كبير يتعلّق بحديث الدراسة.

منهج الدراسة:

المنهج الاستقرائي: وهو يقوم على استقراء الروايات والطرق المهمة والرئيسة في قصة زواج السيدة عائشة مع البحث والنظر في أقوال أهل العلم المتخصّصين في علم الرجال والعلل لدراسة الاعتراضات التي ترد على أسانيد الواقعة.

المنهـج التحليلـي: وذلك بتحليل الأسانيد الواردة في الموضوع مع ما يتعلق بها من أقوال أهل التخصص إلى مكوناتها الأساسية التي انطلقت منها وقامت عليها، وتفسيرها بعد ذلك تفسيرًا علميًّا يجعل منها وحدة علميّة مترابطة الأفكار ومتماسكة المعنى.

المنهــج النقــدي: وذلك بعد التحقّق من المعلومات التي أمكن استقراؤها وتحليلها لننتقل إلى مرحلة تقييمها بشكل علمي، وتقويمها بمعيار معرفي منضبط لمعرفة صحيحها من سقيمها، الأمر الذي يكفل لنا الوصول إلى نتائج منطقيّة أقرب للصحة.

خطة البحث:

من أجل الوصول إلى هذه الأهداف بهذه المنهجيّة فإنّني سوف أتناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

التمهيد :

المبحث الأول : رواية الزواج الرئيسة: متنها، وتخريج طرقها، ودراسة أسانيدها، ومعرفة عللها، في أربعة مطالب:

المطلب الأول : تخرج رواية هشام بن عروة

المطلب الثاني : اضطراب رواية هشام فيما حدّث به في العراق

المطلب الثالث : انفراد أهل العراق بالرواية عن هشام بن عروة

المطلب الرابع : تدليس هشام بن عروة

المبحث الثاني : الروايات الأخرى: تخريجها، ودراسة طرقها وما يعرض لها، في أربعة مطالب:

المطلب الأول : روايات لا تخلو من التدليس

المطلب الثاني : روايات مدارها على الراوي محمد بن عمرو

المطلب الثالث : الروايات المختلف فيها والضعيفة

المطلب الرابع : الروايات المنقطعة

الخاتمة وأهم النتائج

التمهيد:

أسس منهجية لدراسة مرويات قصة زواج السيدة عائشة

قبل الدخول إلى تفاصيل البحث الدقيقة لا بدّ من الإشارة إلى مسائل عدة تكون بمنزلة التمهيد للبحث والدخول فيه، فقد ذكرت في مقدمة البحث أن هذه الدراسة ما هي إلا خطوة من خطوات ثلاث تدرس موضوع قصّة زواج السيدة عائشة، وقد بدأت بالخطوة الأولى: وهي دراسة ما يتعلق بالطرق والأسانيد، ثمّ في خطوة ثانية: لا بدّ من أن تدرس القضايا التي تتعلق بمتن الحديث وما يعرض عليها ويشكل، ثم ننتقل إلى خطوة أخيرة: وهي ذكر المسائل التي تتعلق بموضوع الحديث لكنها خارجة عنه، مثل مقارنة قصة الزواج بالمرويات التاريخيّة هل تتفق معها أم تختلف؟ والبحث في القرآن الكريم عن الآيات التي تؤيّد زواج الصغيرة أو تنكرها، وكذلك النظر في العادات الاجتماعيّة والأعراف المنتشرة في تلك الحقبة هل كان هذا الأمر سائغًا اجتماعيًّا (وهو الزواج من الصغيرة قبل البلوغ ثمّ الدخول بها بعده مباشرةً)؟ لأنّه لو كان كذلك فإنّنا سنقف على قصص كثيرة تؤكد مثل هذا العرف وتبيّن انتشاره، فعلى سبيل المثال: عندما نقول إنّ تعدّد الزوجات ظاهرة اجتماعيّة في ذلك العصر، فإنّنا نجد كثيرًا من الصحابة والمسلمين قد فعل مثل هذا الأمر وهو التعدّد؛ لأنّه ظاهرة اجتماعيّة منتشرة بينهم، أمّا إذا لم نقف- على سبيل المثال والفرض- إلّا على واقعة واحدة تتكلم عن التعدّد- وهي القصة المدروسة- فإنّنا نحتاج إلى البحث في مصداقيتها والبحث عن تحقق وقوعها قبل إقرارها، بمعنى هل وقع مثل هذا الشيء عندهم أم لا؟

وقد بيّنت أنّ أغلب الدراسات التي تناولت هذه القضية إنما تحدثت عن كل هذه المسائل المتنوعة مرةً واحدةً فوقعت- من وجهة نظري- في أخطاء عديدة جعلتني أقدّم هذه الدراسة المطولة في جزئية صغيرة تتعلق بسند الحديث وعلله علّني أدرك ما فات غيري في دراسته.

كما أنّ التناول السريع لهذه القضية أوقعنا في حرج كبير عند غير المتخصّصين ممن تناول قصة زواج السيدة عائشة، فعلى سبيل المثال عندما يدعي أحد المتخصّصين صعوبة أن يكون كل الرواة الذين حدثوا بالحديث عن هشام بن عروة من أهل العراق، بينما نجد بعد التحقيق أن كل الرواة الذين ذكرهم هم عراقيون باستثناء ابن أبي الزناد وهو راو ضعيف عنده، فهذا يوقعنا في حرج عند غير المتخصّصين بحجّة أنّنا نخفي عنهم أمرًا ما.

ومن المهم أيضًا أن أشير إلى أنّ القول بتعليل طرق الحديث الواردة لا يعني بالضرورة عدم صحة الواقعة، وذلك أنّ أهل العلم– كالإمام البخاري مثلًا– مع علمه بما قد يشكل على بعض هذه الطرق إلا أنّه يترجح لديه صحتها، وذلك لاعتبارات أخرى وقواعد قد تكون خارجة عن الرواية نفسها، كأن تكون الواقعة تتعلق بصاحب الحديث نفسه، فهو يتحدث عن نفسه أو عن أحد من أقربائه، ففي هذه الرواية يتحدث عروة بن الزبير عن خالته السيدة عائشة وأهل الإنسان أدرى بأحواله، أو أن يندرج الحديث ضمن الأخبار والسير التي لا تحتاج إلى كبير إسناد حتى يحكم المحدث بصحتها بخلاف ما لو كانت في العقائد والأحكام مثلًا.

فهذه بعض الأمور التي أحببت أن أمهّد بها قبل الدخول إلى صلب البحث، والنظر في مرويات الواقعة وطرقها وأسانيدها وتخريجها مع ذكر كلام أهل العلم الدقيق فيها، والله أعلى وأعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل.

والحمد لله رب العالمين

المبحث الأول

رواية الزواج الرئيسة: متنها، وتخريج طرقها، ودراسة أسانيدها، ومعرفة عللها

في أربعة مطالب:

تذكر جميع مصادر الأحاديث والسير والتواريخ قصّة زواج السيدة عائشة من رسول الله (ﷺ) في تفاصيل كثيرة ليست هي موضوع البحث حتى لا نطيل فيه، لكن تكاد هذه المصادر تطبق على ذكر قولها عن زواجها أنّها قالت رضي الله عنها أَنَّ النبي (ﷺ) «تَزَوَّجَهَا وَهْيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، بَعْدَ وَفَاةِ خَدِيجَةَ، وَبَنَى بِهَا وَهْيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ» وفي بعض الروايات: «تَزَوَّجَنِي لِسَبْعِ سِنِينَ»، لكنّها- أي رواية السبع- ليست هي الأشهر ولا الأكثر، وبما أنّ موضوع سنّ زواجها في السادسة مسألة مشهورة لا تكاد تخفى على أحد فلن نطيل في سرد تفاصيل روايات زواجها بغية الاختصار، على أن تكون هناك دراسة أخرى لمتون الزواج في بحث آخر يختص بموضوع المتن.

فالتركيز في هذه الدراسة سيكون على مسألة الطرق، ودراسة الأسانيد كما أشرت إلى ذلك في مقدمة البحث، ونرجئ موضوع المتن إلى دراسة أخرى مستقلة مستفيضة حتى نعطي الموضوع حقّه ومستحقّه، وأمّا الآن فننتقل إلى صلب الدراسة وهي تخريج الطرق والأسانيد في المطالب القادمة.

المطلب الأول: تخريج رواية هشام بن عروة

للحديث المرويّ عن أم المؤمنين طرق عديدة بل وكثيرة جدًّا نذكر منها أهمها وأكثرها وأقواها ونعرض عن بقية الطرق لكونها لا تخلو من مقال في السند أو كلام في الرواة حتى لا يطول العمل في مثل هذه الدراسة الصغيرة، وهي كما يلي:

الطريق الأولى والرئيسة طريق هشام بن عروة:

وهي ما كان مدارها على: هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها:

رواها البخاري في: "مناقب الأنصار"، باب تزويج النبي (ﷺ) عائشة، ثلاث مرات (٥٥/٥)، (٣٨٩٤)، قال: حدثني فروة بن أبي المغراء، حدثنا (علي بن مسهر)، وفي: (٣٨٩٥)، قال: حدثنا معلى، حدثنا (وهيب)، وفي: (٣٨٩٦)، قال: حدثني عبيد بن إسماعيل، حدثنا (أبو أسامة)، ورواه أيضًا في: "النكاح" ثلاث مرات، باب: إنكاح الرجل ولده الصغار، (١٧/٧)، (٥١٣٣)، قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا (سفيان بن عيينة)، وباب: تزويج الأب ابنته من الإمام، (١٧/٧)، (٥١٣٤)، قال: حدثنا معلى بن أسد، حدثنا (وهيب)، وباب: من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين، (٢١/٧)، (٥١٥٨)، قال: حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا (سفيان الثوري)، ومسلم في: " النكاح" باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، مرتين في: (١٠٣٨/٢)، (١٤٢٢)، قال: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا (أبو أسامة)، وفي: (١٤٢٢)، قال: وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا (أبو معاوية)، ثم حول الإسناد وقال: وحدثنا ابن نمير، واللفظ له، حدثنا (عبدة هو ابن سليمان)، وأبو داود في: "النكاح"، باب: تزويج الصغار، (٤٥٨/٣)، (٢١٢١)، قال: حدثنا سليمان بن حرب وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، قالا: حدثنا (حماد بن زيد)، وفي: "الأدب"، باب: في الأرجوحة، (٢٩٣/٧)، (٤٩٣٣)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا (حماد بن سلمة)، والدارمي في: "النكاح"، باب: في تزويج الصغار، (١٤٥١/٣)، (٢٣٠٧)، قال: أخبرنا إسماعيل بن خليل، أنبأنا (علي بن مسهر)، وابن ماجه في: "النكاح"، باب: نكاح الصغار، (٧٥/٣)، (١٨٧٦)، قال: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا (علي بن مسهر)، والإمام أحمد في المسند: "مسند النساء"، باب: مسند الصديقة، (٣٦٠/٤١)، (٢٤٨٦٧)، قال: حدثنا سليمان بن داود، قال: أخبرنا (عبد الرحمن بن أبي الزناد)، وفي: (٤٠٤/٤٣)، (٢٦٣٩٦)، قال: حدثنا حسن بن موسى، قال: حدثنا (حماد بن

سلمة)، ورواه ابن سعد في الطبقات: "ذكر أزواج الرسول"، باب: عائشة بنت أبي بكر الصديق، (٤٧/٨)، قال: أخبرنا محمد بن عمر، أخبرنا (عبد الرحمن بن أبي الزناد)، وقال: أخبرنا (وكيع)، والطبراني في الأوسط: "الميم"، باب: من اسمه محمد، (٩٤/٧)، (٦٩٥٧)، قال: حدثنا محمد بن علي المروزي، ثنا محمد بن عبد الكريم العبدي، ثنا بكر بن يونس، ثنا (عبد الرحمن بن أبي الزناد)، والنسائي في الكبير: "النكاح"، باب: إنكاح الرجل ابنته الصغيرة، (١٧٠/٥)، (٥٣٤٧)، قال: أخبرنا محمد بن النضر بن مساور المروزي، قال: حدثنا (جعفر بن سليمان)، وسعيد بن منصور في سننه: "الوصايا"، باب: ما جاء في نكاح الأبكار، (١٧٠/١)، (٥١٥)، قَالَ: نا (إسماعيل بن زكريا)، وأبو داود في مسند عائشة: باب: حديث جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة، (ص: ٦٤)، (٣٤)، قال: حدثنا يوسف بن موسى، ثنا (جرير بن عبد الحميد)، والحاكم في المستدرك: "معرفة الصحابة"، باب: ذكر الصحابيات من أزواج رسول الله، (٥/٤)، (٦٧١٥)، قال: حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري، حدثني (عبد الله بن معاوية)، والطبراني في الكبير: "أزواج رسول الله"، باب: عائشة بنت أبي بكر الصديق، (٢٢/٢٣)، (٥٠)، قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثني يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا (عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة)، والبيهقي في الكبرى: "جماع أبواب ما على الأولياء وإنكاح الآباء البكر، (١٨٤/٧)، (١٣٦٥٨)، قال: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا (يونس بن بكير)، والحميدي في مسنده: باب: أحاديث أم المؤمنين، (٢٧٣/١)، (٢٣٣)، وفي أسناده تزكية لرواية هشام حيث قال: حدثنا سفيان بن عيينة قال: حدثنا هشام بن عروة وكان من جيد ما يرويه عن أبيه، عن عائشة...إلخ الحديث.

كلهم: (علي بن مسهر، ووهيب، وأبو أسامة، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وأبو معاوية، وعبدة بن سليمان، وحماد بن زيد، عبد الرحمن بن أبي

الزناد، ووكيع، وجعفر بن سليمان، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن زكريا، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الله بن معاوية، وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، ويونس بن بكير)، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وهي من أصح الطرق وأشهرها كما يرى أصحابها.

المطلب الثاني : اضطراب رواية هشام فيما حدّث به في العراق

مما أخذ على رواية هذا الحديث أنه مما حدث به هشام بن عروة في العراق، ولأهل العلم كلام بيّن فيما حدّث به هشام بالعراق وهو كما يلي:

قال عبد الرَّحمن بن يوسف بن خِراش: كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صَدُوقاً تدخل أخبارُه في الصَّحيح، بلغني أن مالكاً نَقَمَ عليه حديثه لأهل العراق...إلخ [١].

وقال ابن أبي خيثمة: ورأيت في كتاب عليّ بن المديني، قال: قال يحيى بن سعيد: رأيت مالك بن أنس في النوم فسألته عن هشام بن عروة، فقال: أمّا ما حدّث به وهو عندنا فهو، أي كأنّه صححه، وما حدث به بعدما خرج من عندنا فكأنه يوهنه [٢].

وقال الآجري عن أبي داود لما حدث هشام بن عروة بحديث أم زرع: هجره أبو الأسود [محمد بن عبد الرحمن] يتيم عروة، وقال العقيلي: قال ابن لهيعة: كان أبو الأسود يعجب من حديث هشام عن أبيه، وربما مكث سنة لا يكلمه، قال أبو الأسود: لم يكن أحد يرفع حديث أم زرع غيره [٣]، وقال أبو الحسن

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٥٦/١٦)، (٧٣٣٥).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٦٨٢/٢).

(٣) هو حديث النسوة اللاتي اجتمعن فتعاهدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا، والحديث متفق عليه في البخاري ومسلم من رواية هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن

بن القطان: تغير قبل موته ولم نر له في ذلك سلفاً [1]، وعن ابن لهيعة عن أبي الأسود، قال: لم يكن عروة يرفع حديث أم زرع إلى النبي (ﷺ) إنما كان يقطع به الطريق، وقال العقيلي: لم يأت بحديث أم زرع غير هشام، وأبو الأسود يتيم عروة أوثق من هشام [2].

فأبو الأسود هجر هشام بن عروة لكونه رفع حديثًا إلى رسول الله لم يرفعه غيره عن والده، فالحديث موقوف على عروة بن الزبير والذي رفعه ابنه هشام كما يشير إلى ذلك كلام أبي الأسود.

فهذه النُّقول من أئمة هذا الشأن، تشير إلى وجود اضطراب في حديث هشام بن عروة في العراق، وأبو الأسود يؤكّد عدم رفع عروة لحديث أم زرع، وإنّما حصل رفعها من ابنه هشامًا وأبو الأسود من جهة الرواية أوثق من هشام في عروة كما يقول العقيلي، ورفع الحديث الموقوف يؤثر في صحة الرواية، ويؤثر أيضًا في من فعله كما هو معلوم لدى الجميع.

قال أحمد في رواية الأثرم: كأنّ رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال: أصح [3]، **قال القاضي إسماعيل المالكي:** بلغني عن عليّ بن المديني أنّ يحيى القطان: كان يضعّف أشياء حدّث بها هشام بن عروة في آخر عمره لاضطراب حفظه بعدما أسنّ والله أعلم، وسمعت عليّ بن نصر وغيره يذكرون نحو هذا عن يحيى بن سعيد [4].

عروة عن عروة عن عائشة– رضي الله عنها– وهو حديث مشهور معروف لدى أهل العلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٤٦/١١).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٦٨١/٢).

(٣) المصدر السابق، (٦٧٨/٢).

(٤) المصدر السابق، (٦٨٢/٢).

وقال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبته ربّما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحيانًا ويرسله أحيانًا، لا أنّه يقلب إسناده كأنّه

على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبي (ﷺ) ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي (ﷺ) إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله، **قال ابن رجب:** وهذا فيما نرى أنّ كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم [١].

إذن يمكنني أن ألخص سبب اضطراب رواية هشام في العراق في ثلاثة هي:

١. اضطراب حفظه بعدما أسنّ.
٢. رفعه لبعض الروايات الموقوفة.
٣. أنّ كتبه لم تكن معه حتى يرجع إليها، ويتأكد من صحة الروايات.

فكلّ الأسباب التي ذكرها أهل العلم تبيّن اضطراب روايته في العراق، وهذا الأمر ليس بدعًا من القول، بل هو رأي له وجاهته عند أهل التخصّص والله أعلم.

المطلب الثالث: انفراد أهل العراق بالرواية عن هشام بن عروة

مما اعترض على هذه الرواية أنّها مما انفرد بها أهل العراق عن هشام بن عروة، وهو ثقة إمام لم ينكر عليه شيء إلّا بعدما أن صار إلى العراق، فأنكر عليه أهل العلم حديثه كما تقدّم، وبقي عليَّ أن أتحقّق من صدق هذا الاعتراض من عدمه، فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة سبعة عشر راويًا لا بدّ من النظر في أحوالهم، والبحث عن ديارهم وسكناهم، وهم كما يلي:

١() المصدر السابق، (٧٦٩/٢).

[جدول بالرواة عن هشام بن عروة لمرويّات زواج عائشة أمّ المؤمنين]

م	الراوي ومن أخرج روايته لحديث الزواج	بلده	الحكم على الراوي	ملاحظات
١	علي بن مسهر القرشي أخرج روايته للحديث البخاري، وابن ماجه، والدارمي، والبيهقي.	كوفي قاضي الموصل	ثقة له غرائب بعد أن أضرّ –أي عمي– [١]، وله قصة مشهورة أنّه لما عمي رجع إلى الكوفة.	قال الإمام أحمد: أما علي بن مسهر، فلا أدري كيف أقول، ثم قال: إن عليّ بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه [٢].
٢	جعفر بن سليمان الضبعي أخرج روايته للحديث النسائي، وابن سعد في الطبقات.	بصري	صدوق زاهد لكنه كان يتشيع [٣].	جعفر من الرواة الذين اختلف أهل العلم فيهم فمنهم من ضعفه ومنهم من وثقه لذلك حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه صدوق.
٣	أبو أسامة حماد بن أسامة أخرج روايته للحديث	كوفي	ثقة ثبت ربما دلّس وكان بأَخَرة يحدّث	قال أحمد: ما كان أروى أبا أسامة – يعني عن هشام –

١() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٠٥).
٢() العقيلي، الضعفاء، (٢٥١/٣)، (١٢٥٠).
٣() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ١٤٠).

	البخاري، ومسلم، وأبو داود.		من كتب غيره [١].	روى عنه أحاديث غرائب، وقال: ومالك يرسل أشياء كثيرة يسندها غيره [٢].
٤	وهيب بن خالد الباهلي أخرج روايته للحديث البخاري، والطبراني.	بصري	ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأَخَرَة [٣].	قال أبو داود يقول: ذهب بصره وتغير وهو ابن ثمان وخمسين سنة [٤]، ذهب بصره بسبب سجنه.
٥	عبدة بن سليمان الكلابي أخرج روايته للحديث مسلم، وابن أبي شيبة، والنسائي، والطبراني.	كوفي	يقال اسمه عبد الرحمن ثقة ثبت [٥].	قال أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه؟ فقال: ثقة ثقة، وزيادة مع صلاح في بدنه، وكان شديد الفقر [٦].
٦	أبو معاوية محمد بن خازم أخرج روايته للحديث	كوفي	ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد	قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أبو معاوية صحيح

---

(١) المصدر السابق، (ص: ١٧٧).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٦٨٠/٢).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٥٨٦).

(٤) أبو داود، سؤالات الآجري، (ص: ٢٨٥).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٣٦٩).

(٦) المزي، تهذيب الكمال، (٥٣٣/١٨).

	مسلم، والنسائي.		يَهم في حديث غيره [١].	الحديث عن هشام؟ قال: ما هو بصحيح الحديث عنه [٢].
٧	سفيان بن عيينة الأعور أخرج روايته للحديث البخاري، والحميدي في مسنده.	كوفي	ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأَخَرَة وكان ربما دلس لكن عن الثقات [٣].	نفى الحافظ الذهبي تهمة الاختلاط والتغير لابن عيينة وأثبتها الحافظ ابن حجر وهي مسألة معلومة عند أهل العلم والله أعلم.
٨	حماد بن سلمة أخرج روايته للحديث أبو داود وأحمد في المسند، ابن سعد في الطبقات، وأبو داود الطيالسي.	بصري	ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأَخَرَة [٤].	وقال البيهقي هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه فلذا تركه البخاري [٥]
٩	حماد بن زيد بن درهم يعرف بالأزرق أخرج روايته للحديث أبو داود في سننه.	بصري ولد ومات فيها	ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريرًا ولعله طرأ عليه لأنّه	وقال يعقوب بن شيبة: «حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أنّ

١() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٧٥).
٢() ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٦٨٠/٢).
٣() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٢٤٥).
٤() المصدر السابق، (ص: ١٧٨).
٥() ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٣/ ١٣).

			صح أنّه كان يكتب [١].	ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلًا لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه [٢].
١٠	وكيع بن الجراح أخرج روايته للحديث ابن سعد في الطبقات، وإسحاق بن راهويه في مسنده.	كوفي	ثقة حافظ عابد [٣].	
١١	عبد الرحمن بن أبي الزناد. أخرج روايته للحديث الإمام أحمد والطبراني وابن سعد.	مدني	صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد [٤].	سنفرد له كلامًا مستقلًا بعد قليل عن روايته في العراق.
١٢	إسماعيل بن زكريا بن مرة	كوفي	صدوق يخطئ قليلا [١].	لم أقف على سماع له من هشام بن

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ١٧٨).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٣/ ١٠).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٥٨١).

(٤) المصدر السابق، (ص: ٣٤٠).

	لقبه: شَقُوصًا أخرج روايته للحديث سعيد بن منصور في سننه.		**قلت:** لاختلاف أهل العلم فيه فمنهم من ضعّفه ومنهم من وثقه لذلك حكم فيه ابن حجر بهذا الحكم.	عروة عند أهل العلم، مع أنه توجد له رواية بالعنعنة عن هشام، والطريق الأصح منها عند ابن حبان أنه يروي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة في حديث: "لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا المصتان"، والله أعلم.
١٣	جرير بن عبد الحميد أخرج روايته للحديث أبو داود في مسند عائشة وابن عبد البر في التمهيد.	كوفي	ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه [٢].	حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثنا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَأَنَا بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَبَنَى بِي

(١) المصدر السابق، (ص: ١٠٧).

(٢) المصدر السابق، (ص: ١٣٩).

				وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ [١].
١٤	سفيان الثوري أخرج روايته للحديث البخاري وابن حبان والطبراني	كوفي	ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس [٢].	روايته بالعنعنة أيضًا.
١٥	عبد الله بن معاوية الجمحي.	بصري	ثقة معمر [٣].	الرواية معلقة [٤].

(١) رواه أبوداود في مسند عائشة: باب: حديث جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة، (ص: ٦٤)، (٣٤).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٢٤٤).

(٣) المصدر السابق، (ص: ٣٢٤).

(٤) روى الحاكم في المستدرك في: "معرفة الصحابة"، باب: ذكر الصحابيات من أزواج رسول الله، (٥/٤)، (٦٧١٥)، قال: حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري، حدثني عبد الله بن معاوية، عن هشام بن عروة أن عروة، كتب إلى الوليد بن عبد الملك بن مروان، «ونكح رسول الله (ﷺ) عند متوفى خديجة عائشة رضي الله عنها، وكان رسول الله (ﷺ) أريها في المنام ثلاث مرار يقال هذه امرأتك عائشة، وكانت عائشة يوم نكحها رسول الله (ﷺ) بنت ست سنين، ثم بنى بها وقدم المدينة وهي بنت تسع سنين، وماتت عائشة أم المؤمنين ليلة الثلاثاء بعد صلاة الوتر، ودفنت من ليلتها بالبقيع لخمس عشرة ليلة خلت من رمضان وصلى عليها أبو هريرة، وكان مروان غائبًا، وكان أبو هريرة يخلفه»، قلت: فالرواية كما ترى معلقة منقطعة لم يقل فيها عروة: حدثتني عائشة أو عن عائشة.

	روايته في المستدرك للحاكم.			
١٦	عبد الله محمد بن يحيى بن عروة روايته في المعجم الكبير للطبراني.	مدني	قال ابن أبي حاتم: هو متروك الحديث، ضعيف الحديث جدًّا [١].	روايته للحديث موجودة في معجم الطبراني الكبير، (٢٢/٢٣)، (٥٠).
١٧	يونس بن بكير روايته في سنن البيهقي الكبرى والصغرى.	كوفي	صدوق يخطئ [٢].	روايته في سنن البيهقي عن عروة مرسلًا [٣].

أمّا الآن وبعد أن استعرضنا الرواة الذين رووا الحديث عن هشام بن عروة وقد بلغ مجموعهم

١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (١٥٨/٥)، (٧٢٩).

٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٦١٣).

٣) قال البيهقي: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: " تزوج رسول الله (ﷺ) عائشة رضي الله عنها بعد موت خديجة بثلاث سنين، وعائشة يومئذٍ ابنة ست سنين، وبنى بها رسول الله (ﷺ) وهي ابنة تسع سنين، ومات رسول الله (ﷺ) وعائشة ابنة ثماني عشرة سنة. فالرواية موقوفة على عروة، ولم يسندها إلى السيدة عائشة ولم يصرح بسماعها منها.

(سبعة عشر راويًا) كلهم من العراق باستثناء بعض الرواة يمكننا أن نناقش الكلام فيهم بشيء من التفصيل كما يلي:

الراوي الأول: عليّ بن مسهر القرشي، كوفي قاضي الموصل بلدة في العراق، روى له البخاري وابن ماجه والدارمي. قال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضرّ -أي عمي- [١]، ويذكر عنه في قصة أنّه رجع إلى الكوفة بعد أن عمي [٢]، قال الإمام أحمد: أمّا علي بن مسهر، فلا أدري كيف أقول، ثم قال: إن علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه [٣]، وقال أيضًا: إنّ عليّ بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلّا فليس بشيء يعتمد [٤].

وقال ابن رجب: "قال أحمد في رواية الأثرم: كان ذهب بصره، فكان يحدّثهم من حفظه، وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة "كان رسول الله (ﷺ) إذا سمع المؤذن، قال: وأنا"، وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل، وعلي بن مسهر له مفاريد، ومنها في حديث "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليرقه" وقد خرجه مسلم" [٥].

قلت: فليرقه زيادة من علي بن مسهر لم يقلها أحد من الرواة، وهذه من مفاريده، كما أنّ الحافظ ابن رجب نقل عن الإمام أحمد إنكاره على زيادة في إسناد هشام بن عروة في حديث الأذان وهو عين الإسناد الذي ندرسه في قصة زواج السيدة عائشة.

١() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٠٥).
٢() المزي، تهذيب الكمال، (٢١/ ١٣٥).
٣() العقيلي، الضعفاء، (٢٥١/٣)، (١٢٥٠).
٤() ابن رجب، شرح علل الترمذي، (١١٠/١).
٥() المصدر السابق، (٧٥٥/٢).

فالحاصل مما تقدم أنّ عليّ بن مسهر راوٍ كوفي، وقد اضطربت روايته في الكوفة لكونه رجع إليها بعد أن فقد بصره كما بيّن أهل العلم، كما اضطربت رواية شيخه هشام بن عروة في الكوفة، فالحاصل أنّ هذا الحديث مما أخذه عن شيخه هشام بن عروة في العراق بدليل تفرد أهل العراق بالرواية عنه، كما أنّه من الأحاديث التي لم يصرّح فيها بالسماع من شيخه هشام، وقد ذكرنا خطأه في الرواية عن الشيخ نفسه، فلا يبعد أن يكون الخطأ قد حصل منه في هذه الرواية أيضًا.

الراوي الثاني: عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو راوٍ مدني قطعًا بخلاف الآخرين فهم: كوفيون وبصريّون أي من أهل العراق كلّهم، إلّا ابن أبي الزناد، فهل يبطل هذا الراوي الاعتراض الوارد على هذه الرواية، وهي انفراد أهل العراق بالرواية عن هشام بن عروة أم ماذا؟

وقبل أن نجيب عن السؤال السابق علينا أن نسأل السؤال الآتي: هل هذا الحديث مما أخذه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة في العراق أم في المدينة؟ فإذا كان مما أخذه عنه في العراق، فقد صحّت دعوى من يقول إنّ رواة الحديث كلّهم عراقيون أو ممن قد أخذه في العراق، أي أنّ منشأ الرواية العراق لا غير.

والذي يظهر لنا– والعلم عند الله– أنّ رواية عبد الرحمن بن الزناد عن هشام بن عروة يتخللها ما يلي من الأمور:

أولًا: ضعف الراوي عبد الرحمن بن أبي الزناد، فقد اختلف أهل العلم فيه على قولين وإن كان الأكثر على ضعفه [1]، فقد بيّن أهل العلم– إلى جانب

---

(1) قال أحمد بن حنبل: مضطربُ الحديث، وعن يحيى بن مَعِين: ليس مِمَّن يحتجُّ به أصحابُ الحديث، وليس بشيء، وعن عليّ بن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٩٨/١٧– ١٠١)، بتصرف، وقيل أيضًا: ضعيفٌ يعتبر به في المتابعات والشواهد، ضعَّفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن

ضعفه- أمرًا مهمًّا هو روايته في العراق بأنّها ضعيفة، فلا بدّ لنا من التحقق منها.

ثانيًا: أنّ هذه الرواية مما حدث بها في العراق لمجموعة من الأدلة هي:

- أنّ الرواة عنه في الطريق التي وقفنا عليها عراقيون كلهم وهم: (محمد بن عمر الواقدي قاضي بغداد، وسليمان بن داود الطيالسي البصري، ويونس بن بكير الكوفي).
- كما أنّه لم يحدّث بهذا الحديث أحدًا من تلاميذ هشام بن عروة الثقات المدنيين، فالظاهر لنا أنّ ابن أبي الزناد قد تلقى هذه الرواية من هشام في العراق لا المدينة.

ثالثًا: أنّ روايته في العراق لم يقبلها أكثر أهل العلم من المحققين. قال يعقوب بن شيبة: سمعت عليّ بن المديني يضعّف ما حدّث به ابن أبي الزناد بالعراق، ويصحّح ما حدث به بالمدينة [١]، وقال عبد الله بن عليّ بن المديني، عن أبيه: ما حدَّث بالمدينة فهو صحيح، وما حدَّث ببغداد، أفسدَهُ البغداديون، ورأيتُ عبد الرحمن، يعني ابن مهدي، خطَّطَ على أحاديث عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم، ولقّنه البغداديون عن فقهائهم، عدَّهم، فلان وفلان وفُلان [٢].

رابعًا: استشهد الإمام البخاري به في الصحيح وروى له في كتاب: "رفع اليدين في الصلاة"، وكتاب: "الأدب المفرد" ولم يخرّج له رواية زواج السيدة عائشة،

مهدي، وعلي بن المديني، والفلّاس، وابن سعد، وأبو زرعة الرازي، والنسائيُّ، وابن عديّ، وابن حبَّان، والساجي، وروى له مسلم في مقدمة كتابه، ووثقه الترمذي والعجلي، ومالك، على أنّ ما حدث به في المدينة أصحّ مما حدَّث ببغداد، ذكر ذلك غير واحد ممن ضعفه، انظر: معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٣١٩/٢).

١() ابن رجب، شرح العلل، (٧٧٠/٢).

٢() المزي، تهذيب الكمال، (٩٩/١٧).

مع أنّ البخاري أخرجها في صحيحه عن غيره، فلعلّه أعرض عنها لما شابها من إشكال وأنّها من مرويّاته في العراق.

أخيرًا: أنّ أثبت الرواة عن هشام بن عروة لم يروها عنه خاصة أهل المدينة. قال الدارقطني: أثبت الرواة عن هشام بن عروة: الثوري [١]، ومالك، ويحيى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد [٢].

فهذه الأمور إذا جُمعت مع بعضها بعضًا ترجّح لدينا أنّ الرواية إنّما كان مخرجها عراقيًّا ولم يروها أحد من تلاميذ هشام بن عروة الثقات لا المدنيون ولا غيرهم من سائر الأمصار، مما يؤكد صحّة الاعتراض بأنّها رواية عراقيّة بامتياز.

الراوي الثالث: عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة من أهل المدينة. قال ابن حبان: "يروي عن هشام بن عروة روى عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قطّ لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة [٣]"، وقد نبّه الدارقطني إلى أنّ الراوي عبد الله بن يحيى اثنان: أحدهما الذي تقدم، والثاني هو عبد الله بن محمد بن طلحة بن زاذان، وكلاهما منكر الحديث [٤].

١() سيأتي الكلام عن رواية الثوري عن هشام في المطالب القادمة لكن ما يهمنا هنا أنّ الإمام مالكًا من أهل المدينة ومن ثقات عروة لم يحدث بهذه الرواية، ولا ابن نمير مع أنه كوفي، ولا الليث بن سعد المصري ولا يحيى بن سعيد القطان البصري.

٢() ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٦٨٠/٢).

٣() ابن حبان، المجروحين، (٥٠٣/١).

٤() الدارقطني، التعليقات على كتاب المجروحين، (ص: ١٤٣).

وهو تنبيه جيّد إلى وهم ابن حبان في نسبة الأول إلى أنّه الذي يقال له زاذان، وقد ذكرت في مقدّمة البحث خطأ من اعتدّ بهذه الرواية في تكثير طرق من روى الحديث عن هشام بن عروة.

المطلب الرابع: تدليس هشام بن عروة

من المهمّ أن نعلم أنّ الراوي هشام بن عروة متّهم بالتدليس، وقد أثبت الحافظ ابن حجر تدليسه في طبقات المدلّسين فقال: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام تابعي صغير مشهور ذكره بذلك أبو الحسن القطان، وأنكره الذهبي على ابن القطان؛ فإن الحكاية المشهورة عنه: "أنّه قدم العراق ثلاث مرات، ففي الأولى حدّث عن أبيه فصرّح بسماعه، وفي الثانية حدّث بالكثير فلم يصرح..." [١]، وهي تقتضي أنّه حدّث عنه بما لم يسمعه منه، وهذا هو التدليس [٢].

وقال الخطيب (٤٦٣هـ): "حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن أحمد بن يعقوب، حَدَّثَنَا جدي قَالَ: وهشام بْن عروة ثبتٌ ثقةٌ، لم يُنكر عَلَيْهِ شيء إلا بعد ما صارَ إلى العراق، فإنّه انبَسط فِي الرواية عن أبيه، فأنكرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أهلُ بلده، قَالَ جدي: والذي يرى أن هشامًا يَتسهَّل لأهل العراق، أَنَّهُ كَانَ لا يحدث عَن أَبِيهِ إلا بِما سمعه منه، فكان تسهله أن أرسَلَ عَن أَبِيهِ مما كَانَ يسمعه من غير أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ" [٣]، **وقال**

١() قَالَ ابن خِراش: بلغني أن مالكًا نقمَ عَلَيْهِ حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمة كَانَ يَقُولُ: حدَّثَنِي أبي، قَالَ: سمعتُ عَائِشَة، وقدم الثانية، فكان يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أبي، عن عَائِشَة، وقدم الثالثة، فكان يَقُولُ: أبي، عَن عَائِشَة، سَمِعَ منه بأخرة وكيع، وابن نُمير، انظر: الخطيب، تاريخ بغداد، (٦٥/١٦).

٢() ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ٢٦)، (٣٠).

٣() الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٥٦/١٦)، (٧٣٣٥).

أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ): وهذا صريح في نسبته إلى التدليس، ولابن خراش كلام يوافق هذا أيضًا [١].

فالإمام مالك نقم عليه أحاديثه لأهل العراق؛ وذلك أنّه في الزيارة الأولى لهم: صرّح بالسماع من أبيه، وأبوه من عائشة، وفي الزيارة الثانية: صرح بالسماع من أبيه دون عائشة، وفي الزيارة الأخيرة: عنعن الرواية ولم يصرح بالسماع فقال: أبي عن عائشة، وهذا هو التدليس بعينه كما يرى أهل الصنعة.

وهشام بن عروة إمام في الحديث لم يقع منه التدليس إلا نادرًا، فهو من الطبقة الأولى من المدلّسين، وقد روى له أهل العلم في الصحاح، وهذا لا يقتضي ردّ مروياته كلها، ولكن لا ينفي عنه أيضًا احتمال تدليسه في هذه الرواية كما فهم بعض أهل العلم ذلك مثل: ابن حجر وأبو زرعة العراقي وابن خراش وغيرهم، وفي هذه الرواية تحديدًا علينا أن ننظر في مسألة تدليسه بعين فاحصة لكونها من مرويّات أهل العراق، وروايته عنهم الأقرب فيها الاضطراب كما بيّن ذلك الحافظ، وأكده هو وغيره من أهل العلم الثقات الذين تقدّم كلامهم.

ويبقى سؤال مهمّ يتبادر إلى ذهن القارئ: هل وردت رواية أخرى صحيحة من طريق آخر غير طريق أهل العراق تروي قصة الزواج؟ هذا ما يحتاج إلى تحقيق ودراسة لبقية الطرق الواردة في هذا الشأن نرجئه إلى المبحث القادم.

---

(١) أبو زرعة العراقي، المدلسين، (ص: ٦٨).

المبحث الثاني

الروايات الأخرى: تخريجها، ودراسة طرقها وما يعرض لها

في أربعة مطالب:

كان لزامًا عليَّ أن أخرّج باقي الطرق الواردة في الموضوع، وأن أفحصها حتى أقف على عتبة راسخة أستطيع من خلالها الإجابة عن التساؤلات التي تعرض للموضوع، وأحرّر الإشكالات التي تنبثق من هذه الطرق على الوجه الذي ينبغي فكان هذا المبحث.

المطلب الأول: روايات لا تخلو من التدليس

الطريق الثانية:

ما كان مدارها على: عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها وأرضاها:

رواها مسلم في: " النكاح"، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، (١٧٤/٩)، (٣٤٣٤)، قال: وحدثنا عبد بن حميد، إلا أنها قالت: تزوجها رسول الله وهي ابنة سبع سنين لا ستّ سنين كما في بقية الروايات، **ورواها النسائي في الكبرى:** "النكاح"، باب: البناء بابنة تسع، (٢٤٣/٥)، (٥٥٤٤)، قال: أخبرنا محمد بن رافع، لكنه تردّد في سن زواجها فقال: وهي بنت ستّ سنوات أو سبع.

كلاهما: (عبد بن حميد، ومحمد بن رافع)، عن عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن ابن شهاب الزهري، عن عرة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها.

وهذه هي الطريق الثانية للحديث المرويّ عن أمّ المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- في سنّ زواجها من النبي (ﷺ) وهي من القوة بمكان، فقد رواها جماعة من الرواة الثقات كما تقدّم، إلّا أنّه يمكن لنا أن نقول عن هذه الرواية ما يلي:

يشكل عليها عنعنة الإمام الزهري، وهو من رجال الطبقة الثالثة ممن أكثروا من التدليس في الأحاديث، فلم يحتجّ الأئمة بحديثه إلّا ما صرح فيه بالسماع، ومنهم ردّ حديثه مطلقًا، وبعضهم قبله؛ كأبي الزبير المكي [١]، وقد وصفه الشافعي، والدارقطني، وغير واحد من أهل العلم بالتدليس [٢].

قال يحيى بن سعيد: مرسل الزهري شرّ من مرسل غيره، لأنّه حافظ، وكل ما يقدر أن يسمّي سمّى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسمّيه، وقال يحيى بن معين: مراسيل الزهري ليس بشيء [٣].

وروى البيهقي بإسناده إلى الشافعي أنه قال: يقولون: نُحابي! ولو حابينا لحابينا الزهري، وإرسالُ الزهري ليس بشيء، وذاك أنّا نجدُه يروي عن سليمان بن أرقم [٤]، ومفاد كلام الشافعي أنّ الزهري روى عن راوٍ متروك عند أهل العلم هو

---

(١) انظر: ابن حجر، تعريف أهل التقديس، (ص: ١٣).

(٢) المصدر السابق، (ص: ٤٥)، فشهرة الإمام الزهري بالتدليس لا تخفى على أحد، وحكم الحافظ ابن حجر في غاية من دقة العلمية والصيانة الشرعية لأحاديث رسول الله حتى لا يدخل فيها ما ليس منها، وأمّا قول من قبل مراسيل الزهري مطلقًا بحجّة أن العلماء قد قبلوا منه قوله "عن" فليس بحجة وهو تساهل منهم ننزّه الشريعة عنه.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٥٣٥/١).

(٤) البيهقي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، المدخل إلى علم السنن، (٣٩٦/١)، وللشيخ عوامة تحقيق لطيف في الحاشية يرى أن كلمة لا يستجيز ثقيلة في حق الزهري، ورجّح عليها كلمات أخرى وردت في كتب أخرى مثل: (يترك من لا يحسن أو يحب أو يستحب) فهي أخف وطأة في حق الإمام الزهري، ثمّ ذهب الشيخ عوامة للأخذ بمراسيل الزهري لرواية عن أحمد بن صالح المصري أنّه أنكر على يحيى بن سعيد طعنه في مراسيل الزهري. ولكن يشكل على هذا الرأي قول الحافظ ابن رجب: وقد روي أيضًا تضعيف مراسيل الزهري عن يحيى بن سعيد، وأن أحمد بن صالح المصري أنكر ذلك عليه، لكن من وجه لا يثبت، انظر: شرح العلل، (٥٣٥/١)، فقول جماهير أهل العلم

سليمان بن أرقم الذي تقدَّم، فعند تدليسه لا يستريح القلب للترك، إذ قد يكون من تركه ضعيفًا أيضًا، فكلام الشافعي غاية في الاحتياط لدين الله ولكلام رسوله.

أمّا عن مراسيله فأكثر أهل العلم على تضعيفها كما ذكر العلائي [١]، واختلفوا في تدليسه، فذهب العلائي إلى قبول عنعنته [٢] وخالفه في هذا أبو زرعة العراقي بعد أن أورد حكاية قبول الأئمة لتدليس الزهري فقال: وحكى الطبري في تهذيب الآثار عن قوم أنه من المدلسين وذلك يقتضي خلافاً في ذلك [٣]، أي أنه لا يوافق القوم على هذه الحكاية، والصواب عدم قبولها، وإلى ذلك ذهب الحافظ ابن حجر فعدّهُ من رجال الطبقة الثالثة.

هذه الرواية مع جودة إسنادها إلا أنّها لا تخلو من التدليس وعدم التصريح بالسماع ممن هو في الطبقة الثالثة من المدلّسين، فيصعب علينا أن نجعلها حكمًا في رواية رئيسة نفحصها ونبحث عن صوابها، كما أنّ الراوي معمر بن راشد نسبه ابن العطار للتدليس دون ذكر أي تفاصيل عنه تدليسه، وقد روى هذه الرواية عن الزهري بالعنعنة فاقتضى التنبيه عليها [٤]، كما أنّ عبد الرزاق الصنعاني متّهم بالتدليس أيضًا إلّا أنّه صرّح بالسماع من شيخه معمر في هذه الرواية، والله أعلم.

الطريق الثالثة:

في رد مراسيل الزهري أقوى وأثبت من قول أحمد بن صالح المصري الذي لا يثبت كما بيّن الحافظ ابن رجب.

١() العلائي، جامع التحصيل، (ص: ٨٩).

٢() المصدر السابق، (ص: ١٠٩).

٣() أبو زرعة الرازي، المدلسين، (ص: ٩٠).

٤() السيوطي، أسماء المدلسين، (ص: ٩٤)، (٥٦).

ما كان مدارها على: الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

رواها مسلم في: " النكاح"، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، (١٧٤/٩)، (٣٤٣٥)، قال: حدثنا يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، قال يحيى، وإسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا أبو معاوية، وابن سعد في الطبقات في: "ذكر أزواج رسول الله"، باب: عائشة بنت أبي بكر الصديق، (٤٨/٨)، قال: أخبرنا أبو معاوية الضرير، والنسائي في الكبرى: "النكاح"، باب: إنكاح الرجل ابنته الصغيرة، (١٧٠/٥)، (٥٣٤٨)، قال: أخبرنا محمد بن العلاء الكوفي، قال: حدثنا أبو معاوية، وأحمد في مسنده: "مسند النساء"، باب: مسند الصديقة، (١٨٣/٤٠)، (٢٤١٥٢)، قال: حدثنا أبو معاوية، وابن سعد في الطبقات في: "ذكر أزواج رسول الله"، باب: عائشة بنت أبي بكر الصديق، (٤٩/٨)، قال: أخبرنا محمد بن عمر. حدثنا إسرائيل،

كلاهما: (أبو معاوية، وإسرائيل)، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها مرفوعًا.

نأتي الآن إلى فحص الإسناد الثالث، فمن جملة ما يشكل على هذه الطريق أمور:

الأول: أنّ مدارها على الراوي الأعمش، وهو سليمان بن مهران الكوفي، عن إبراهيم بن يزيد النخعي فقيه العراق ومحدثها، عن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، وهو عالم من علماء الكوفة أيضًا، وهذا يعني أنّ الإسناد كوفي ولم يخرج عن تهمة تفرّد أهل العراق بهذه الرواية عن أمّ المؤمنين من دون سائر الأمصار والأقطار.

الثاني: هو تدليس الأعمش سليمان بن مهران، مشهور به، ففي الميزان للذهبي نقل عن عليّ بن سعيد النسوي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير [...]، ثمّ علّق الذهبي

فقال: وهو يدلّس، وربّما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإنّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال [١].

بهذا يظهر لنا أنّ الأصل عدم قبول رواية الأعمش إلّا ما صرح فيه بالسماع كما بيّن الذهبي إلّا في شيوخ قلائل من جملتهم إبراهيم النخعي، فإنّ الأصل فيها القبول كما يرى الذهبي لكثرة الرواية عنه، وهذه إحدى الروايات عن شيخه إبراهيم وهي معنعنة لا تصريح فيها بالسماع، فعلى كلام الذهبي الأصل قبولها لكن يشكل عليها أنّها رواية كوفية في عين ما نفحصه من قصة زواج السيدة عائشة، فلا بدّ لنا من التصريح بالسماع لكون مخرجها عراقيًّا، وهي عين المشكلة التي نبحثها، وهي تفرّد أهل العراق برواية هذه القصة عن سائر الأمصار، فلذا يكون احتمال تدليس الأعمش عن شيخه إبراهيم أقوى مما ذكره الذهبي في هذه الرواية تحديدًا.

ولا بدّ أيضًا من القول باضطراب بعض مروياته كما صرح بذلك الإمام أحمد وخاصة فيما خالف فيه الراوي منصور بن المعتمر فهو أضبط منه، ولعلّ هذه الرواية أن تكون من جملتها، فهذا غير بعيد والله أعلم.

الثالث: الراوي إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران، شيخ الأعمش، فقد يرد عليه أمران:

الأمر الأول: أنّ رواية الراوي منصور بن المعتمر وهو من أثبت الناس في إبراهيم لم يرو هذه الرواية عنه، وقد قدّم الإمام الذهبي منصورًا على الأعمش في الرواية عن النخعي. قال الميناوي شارح الموقظة: واختيار الذهبي أدق وأوفق؛ حيث إنّ منصورَ قال عنه ابن حجر في التقريب: [ثقة ثبت، وكان لا يدلس]، وأمّا الأعمش

---

١) الميزان، الذهبي، (٢/٢٢٤).

فقال عنه: [ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس] [...]، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، وأبي حاضر، يقول: إذا اجتمع منصور والأعمش فقدِّم منصورًا، وقال أيضًا: سئل أبي عن الأعمش، ومنصور، فقال: الأعمش حافظ يخلط ويدلّس، ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلّس [1]، لذا كان ترك منصور للرواية عن شيخه إبراهيم مؤشرًا على خطئها.

الأمر الثاني: أنّ إبراهيم النخعي الفقيه المشهور في التابعين من أهل الكوفة، ذكر الحاكم أنّه كان يدلّس، وقال أبو حاتم: لم يلق أحدًا من الصحابة إلا عائشة رضي الله تعالى عنها ولم يسمع منها وكان يرسل كثيرًا ولا سيما عن بن مسعود، وحدّث عن أنس وغيره مرسلًا [2]، وحكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه أنّ تدليسه من أغمض شيء وكانوا يتعجبون منه [3]، إذن فالنخعي مدلّس لا شك في هذا، وهو كثير الإرسال فلا يمكن لنا أن نعتمد على روايته هذه في تصحيح غيرها، أو الاعتبار بها لكونها موطن شكّ كما تقدم.

بعد كل ما تقدّم من تلك الإشكالات، وإذا جُمع بعضها مع بعض صعب علينا القول بصحّة هذا الطريق وصوابه، والله أعلم.

الطريق الرابعة:

ما كان مدارها على: مطرف بن طريف، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود، عن عائشة:

رواها النسائي (ك) في: "النكاح"، باب: إنكاح الرجل ابنته الصغيرة، (٢٨٠/٣)، (٥٣٣٤)، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبثر بن

---

(١) الذهبي، الموقظة، (ص: ١٢٧).

(٢) ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ٢٨).

(٣) أبو زرعة العراقي، كتاب المدلسين، (ص: ٣٥).

القاسم، والطبراني في الكبير: "مسند النساء"، باب: عائشة بنت أبي بكر، (٢٢/٢٣)، (٥٣)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي، ثنا عبثر بن القاسم عن مطرف...إلخ.

يشكل على هذا الإسناد ما يلي:

أولًا: أنّ الرواة كوفيّون كلّهم: أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، ومطرف بن طريف، فيبقى إشكال تفرد أهل الكوفة بها قائمًا.

ثانيًا: أنّ أبا عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود راوٍ ثقة لا شك في ذلك، لكن سماعه عن أبيه غير ثابت عند أهل العلم، ويبقى إشكال روايته عن أمّ المؤمنين عائشة فهو لم يصرّح بالسماع عنها، ولم تسافر هي إلى الكوفة في حدّ ما نعلم [١]، وإن كان قد سمع منها في المدينة أو في موسم الحج فلماذا ينفرد أهل العراق بهذه الرواية عنها دون سائر الأمصار؟ فالذي يظهر أنّه إنّما سمع الحديث عنها بواسطة أهل الكوفة ثم دلّسه عنها بالعنعنة، والله أعلم.

ثالثًا: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي هو ثقة اختلط بأخرة، مدلّس من الثالثة كما صنّفهم ابن حجر، وقال: مشهور بالتدليس، وصفه النسائي وغيره بذلك [٢]، فلا يقبل من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، ولا يوجد تصريح بالسماع في هذا الطريق تحديدًا.

١() تشير المصادر التاريخية إلى أنها ذهبت إلى البصرة في موقعة الجمل المشهورة، ثم بعد الهزيمة أرجعها أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب بعد ثلاث ليال إلى المدينة المنورة معزّزة مكرمة.

٢() ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ٤٢)، (٩١).

فكل هذه الأمور عندما تجتمع مع بعضها بعضًا فإنّها تُضعف من الإسناد، ويكون احتمال خطئه أقرب من احتمال صحّته، والله أعلم.

الطريق الخامسة:

ما كان مدارها على محمد بن الحسن الأسدي، عن سفيان الثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن القاسم بن محمد، عن عائشة:

رواها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني في: "ذكر أزواج النبي"، باب: عائشة بنت أبي بكر الصديق، (٥/٣٩٠)، (٣٠٠٧)، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، **والطبراني في الكبير:** "مسند النساء"، باب: عائشة بنت أبي بكر، (٢٣/٢٢)، (٥٢)، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا الحسن بن سهل الحناط، كلاهما: (الحسن بن علي، والحسن بن سهل الحناط)، محمد بن الحسن الأسدي، عن سفيان الثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعًا.

فالقاسم ابن محمد ابن أبي بكر الصديق التيمي المدني التابعي الجليل أحد فقهاء المدينة المنوّرة على ساكنها أفضل الصلاة وأجلّ التسليم، وأمّ المؤمنين عائشة تكون عمّته.

قال سفيان بن عيينة: كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن، وقال ابن معين: عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، مسبك الذهب [١].

فلا إشكال في رواية القاسم بن محمد، لكن يشكل على هذا الإسناد ما يلي:

١() النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (٢/ ٥٥).

أولًا: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، راوٍ ثقة عند جمهور المحدثين وإن خالف في هذا بعضهم كالإمام مالك فإنّه لم يكن يرتضيه، ولا روى عنه أهل المدينة شيئًا، مع أنّه كان قاضيها، وهنا يكمن الإشكال!

قال أبو حاتم عن ابن المديني: كان سعد لا يحدّث بالمدينة، فلذلك لم يكتب عنه أهل المدينة ومالك لم يكتب عنه، وإنما سمع منه شعبة وسفيان -أي الثوري- بواسط وابن عيينة سمع منه بمكة [١].

وهذا إثبات على أن طريق هذا السند أهل العراق أيضًا، وسوف يأتي بعده الراوي سفيان الثوري في السند، وابن المديني يثبت أنه لم يسمع من سعد بن إبراهيم إلا في واسط، أي في سواد العراق!

ثانيًا: سفيان بن سعيد الثوري الإمام العلم المشهور المعروف لدى الجميع، وقد تحققنا قبل قليل من أنّ سماع شعبة والثوري إنّما كان في واسط، أي لا تزال رواية هذه القصة حكرًا على أهل العراق.

الأمر الآخر هو تدليس الثوري. قال ابن حجر: الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال البخاري: ما أقلّ تدليسه [٢] وابن حجر بيّن في بداية كتابه أنه- أي الثوري- من الطبقة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم، لكن ما نريده هنا إثبات أنّ الحديث مرويّ عن طريق أهل العراق وأنّه معنعن بلا تصريح بالسماع ممن يحتمل أن يكون قد دلّسه.

وسفيان وإن كان تدليسه قليلًا إلّا أنّ هذا لا يعني عدم وقوع التدليس منه أبدًا. قال ابن المبارك: حدّث سفيان بحديث فجئته وهو يُدَلِسُهُ، فَلَمَا رَآنِي

١() ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٣/ ٤٠٣).

٢() ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ٣٢).

اسْتَحْيَى وقال نرويه عنك [1]، كما أنّه لو سمع الرواية ممن فوقه واطمئن قلبه من سماعهم من أمّ المؤمنين عائشة لصرّح بالسماع وما احتاج إلى عنعنتها.

قال ابن معين: مرسلاته شبه الريح، وكذا قال أبو داود قال: ولو كان عنده شيء لصاح به [2]، وهذا كلام جيّد من ابن معين وأبي داود، مفاده أنّه لو كان لسفيان سماع صحيح قد سمعه من ثقة لتكلم به وما احتاج إلى إرساله أو عنعنته، وفي هذه الرواية أيضًا يمكنني أن أقول: لو سمع منهم صراحة لتحدّث به صراحة، والله أعلم.

ثالثًا: محمد بن الحسن بن الزُّبَير الأَسَدي، الكوفيُّ، لَقَبُه التَّلُّ، بفتح المثناة وتشديد اللام: صدوقٌ فيه لِينٌ [3]، وقيل: بل ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضَعّفه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعقيلي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، والساجي [4].

فكل هذه الأمور عندما تجتمع مع بعضها بعضًا تشكل ريبة في النفس لا يطمئن لها القلب، ويبقى احتمال وقوع الخطأ فيها واردًا والله أعلم.

المطلب الثاني: روايات مدارها على الراوي "محمد بن عمرو"

الطريق السادسة:

ما كان مدارها على: محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، قال قالت عائشة:

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (١٠٢/٤).

(٢) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٧٤)، (٥٨١٦).

(٤) معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٢٢٨/٣) (٥٨١٦).

رواها أبو داود في: "الأدب"، باب: في الأرجوحة، (٧/٢٩٥)، (٤٩٣٧)، مختصرًا. قال: حدَّثنا عُبيد الله بن معاذٍ التيمي العنبري، حدَّثنا أبي، ورواها أبو يعلى في مسنده: باب: مسند عائشة"، (٨/١٣٢)، (٤٦٧٣)، قال: حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، في إسناده قال عن عائشة، كلاهما: (معاذ بن معاذ العنبري، وعبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة مرفوعًا.

يشكل على هذا الإسناد: أنّه عراقي المخرج، فلو تصوّرنا صحّة رواية جميع الرواة وعدم تدليسهم لم يقض ذلك بصحة المتن لكونهم- فيما يظهر لنا- أخذوها- أي الرواية- عن هشام بن عروة، بدليل أنّه هو الذي نشر الرواية في أهل العراق، وبدليل أنّ ابن أبي حاطب مدني ولا توجد ولا رواية مدنية حدّث بها أحد من تلاميذه من أهل المدينة.

فعبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي مولاهم أبو محمد الكوفي صدوق [١]، وعبيد الله بن معاذ العنبري راوٍ بصري ثقة، وكذلك أخوه، ومعاذ بن معاذ العنبري البصري ثقة ولي قضاء البصرة [٢] وتوفي بها، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهَمْداني الكوفي أبو سعيد الكوفي: ثقةٌ مُتْقِن [٣]، فهؤلاء الرواة ثقات لكن كلّهم عراقيّون كما نرى.

يشكل على هذه الرواية أيضًا الراوي محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فقد اختلف فيه أهل العلم في كلام كثير مفاده ما يلي:

١() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٣٠٩)، (٣٤٠٣).

٢() ابن سعد، الطبقات، (٧/٢١٥)، (٣٣٢٩).

٣() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٥٩٠)، (٧٥٤٨).

"وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلّة أهل العلم وضعّفوهم من قِبَل حفظهم، ووثّقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا، وقد تكلم يحيى بن سعيد القطان في محمد بن عمرو ثمّ روى عنه. حدثنا أبو بكر عبد القدوس بن محمد العطار البصري حدثنا علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة قال تريد العفو أو تشدد؟ فقال: لا بل أشدد. قال: ليس هو ممن تريد، كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب. قال يحيى: وسألت مالك بن أنس عن محمد بن عمرو فقال فيه نحو ما قلت [...]،

وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنّه اتهمهم بالكذب لكنّه تركهم لحال حفظهم. ذكر عن يحيى بن سعيد أنّه كان إذا رأى الرجل يحدّث عن حفظه مرّة هكذا ومرّة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه" انتهى [1].

فابن رجب رحمه الله تعالى في هذا النقل الطويل عن يحيى بن سعيد القطان إنّما يشكّك في صحّة سماع محمد بن عمرو وحفظه عن شيوخه أبي سلمة، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وهي عين الطريق التي نفحصها وندرسها.

وقال في موضع آخر [2]: "وأما محمد بن عمرو الذي تكلم فيه يحيى، فهو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وقد تكلم فيه يحيى ومالك، وقال أحمد: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين. قال: وهو مضطرب الحديث، والعلاء أحب إليَّ منه، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: ما زال الناس يتّقون حديث محمد بن عمرو، قيل له: ما علة ذلك؟ قال: كان مرّة يحدّث عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمّ يحدّث به

١() ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٣٩٥/١).

٢() المصدر السابق، (٤٠٣/١).

مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.. ووثقه ابن معين في رواية أخرة، ونقل إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان أنه قال فيه: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقد ذكر الترمذي أن يحيى بن سعيد روى عنه، وكذلك روى عنه مالك في الموطأ، وخرج حديثه مسلم متابعة، وخرجه البخاري مقرونًا، وقد قال يحيى بن سعيد: هو فوق سهيل بن أبي صالح، وخالفه في ذلك الإمام أحمد، وقال: ليس كما قال يحيى، قال أحمد: ولم يرو شعبة عن محمد بن عمرو إلا حديثًا واحدًا".

وقال عنه ابن حجر [١]: صدوقٌ له أوهام.

لذا فلا يمكن الاعتماد على هذه الطريق لما يشكل على الراوي محمد بن عمرو في سماعه وحفظه عن شيوخه كما ذكر القطان، وعن احتمال ضعفه الذي ذكره أهل العلم عنه والله أعلم.

الطريق السابعة:

ما كان مدارها على: محمد بن بشر، عن محمد بن عمرو، عن أبو سلمة بن عبد الرحمن، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب:

رواها الإمام أحمد في: "مسند النساء"، باب: مسند الصديقة عائشة، (٤٢/٥٠١)، (٢٥٧٦٩).

يشكل على هذه الرواية ما يلي:

أولًا: عدم تصريح أبو سلمة ولا يحيى بن عبد الرحمن بالسماع عن عائشة رضي الله عنها، وإلى ذلك ذهب الهيثمي فقال: في الصحيح طرف منه، رواه أحمد، بعضه صرح فيه بالاتصال عن عائشة، وأكثره مرسل، وفيه

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٩٩)، (٦١٨٨).

محمد بن عمرو بن علقمة وثقه غير واحد، وبقية رجاله رجال الصحيح [1].

وتعقبه الشيخ الأرنؤوط فقال: وقد وهم الهيثمي فظنّ أنّ أكثر الحديث مرسل، وبعضه متصل، وإنّما هو متصل كلّه، وأشار أبو سلمة ويحيى إلى اتصاله قبل نهاية الحديث عند قولهما: قالت عائشة، فظهر أنّهما إنّما رويا هذا الحديث عنها [2].

لكن الذي يظهر أنّ القول في نهاية القصّة الطويلة التي أورداها: قالت عائشة لا يمكننا حمله على السماع بأنها حدثتهما بهذه القصة مباشرة لأنّهما ذكرا في القصّة أكثر من امرأة (خولة بنت حكيم وأم رومان وسودة بنت زمعة) وانتقل الكلام بينهم أكثر من مرة، ثم ذكرا في نهاية القصة: قالت عائشة، فقولهم: قالت عائشة لا يمكننا أن نحمله على سماعهما منها.

كما أنّ قولهما: "قالت عائشة" من الصيغ التعليق ولا تعني بحال من الأحوال السماع المباشر، كما أنّ الطرق التي ذكرها الشيخ الأرنؤوط بالعنعنة لا تخلو من ضعف في أسانيدها فلا يصح حمل السماع على مثلها، والذي يظهر أنّ ما ذهب إليه الهيثمي أدقّ في كون الرواية بعضها مرسلة وهو قولهم: قالت عائشة والله أعلم.

ثانيًا: تقدّم الكلام في الراوي محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، على أنّ بعض أهل العلم وثّقوه إلّا أنّ الإمامين: يحيى بن سعيد القطان والإمام مالك عند التشديد لم يرتضيا روايته وخاصة عن بعض شيوخه وهما: أبو

---

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد، (9/ 225-227)، (15285).

(2) ابن حنبل، المسند، تحقيق: الأرنؤوط، (42/501- 507)، (25769).

سلمة بن عبد الرحمن، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وتكلّم الإمام أحمد عن اضطراب روايته وغيره من أهل العلم الكبار فيرجع له [١].

وهذه الرواية تحديدًا جمع فيها ما استشكل عليه الإمام مالك وابن القطان وهو روايته عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.

ثالثًا: قول الراوي: "قال، أو قالت" مجرّدتين [٢]، ليسا من ألفاظ الأداء لأيّ طريقة من طرق التحمل الثمانية المعلومة لدى الجميع [٣]، بل هما من صيغ التعليق إن قالهما الراوي مجرّدتين، ووقع خلاف في استعمال الإمام البخاري لهما في صحيحه كاصطلاح خاص له في مسألة مشهورة عند أهل العلم هي: معلّقات البخاري، أمّا غيره من الرواة فالأصل فيها التعليق وعدم السماع المباشر، وهو الأحوط والأقطع والله أعلى وأعلم.

الطريق الثامنة:

ما كان مدارها على: محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة رضي الله عنها:

رواها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني في: "ومن ذكر من أزواج رسول الله"، باب: عائشة بنت الصديق، (٥/ ٣٨٩)، (٣٠٠٦) من طريق: سعيد بن يحيى بن سعيد، نا أبي، **والطبراني في الكبير:** "مسند النساء"، باب: عائشة بنت أبي بكر، (٢٣/٢٣)، (٥٧)، قال: حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل السراج، ثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي القرشي، ثنا أبي، **والبيهقي في دلائل النبوة:** "جماع أبواب المبعث"، باب: تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعائشة بنت

١() انظر: صفحة: (٣٥-٣٦-٣٧) من هذه الدراسة.

٢() بخلاف قول الراوي قال لي فلان أو قالت لي فلانة.

٣() بدليل الرجوع إلى مصادر مصطلح الحديث كلّها تحت مبحث التحمل وصيغ الأداء فإنّ أهل العلم لا يعدّون قال من ألفاظ السماع المباشر.

أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، (٤١١/٢)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثنا أبو العباس: محمد بن يعقوب، (ح) وأنبأنا أبو الحسن: علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز ببغداد، قال: أخبرنا أبو سهل بن زياد القطان، قال: حدثنا أحمد بن عبد الجبار، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس الأودي، إلا أنه قال: قالت عائشة، **كلاهما:** (يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، وعبد الله بن إدريس الأودي)، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا.

المشكلة في الحديث هي الراوي محمد بن عمرو كما تقدّم الكلام عنه في الطرق التي قبله، وعن روايته عن شيوخه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وأبي سلمة فيرجع لها.

المطلب الثالث: <u>الروايات المختلف فيها، والضعيفة</u>

الطريق التاسعة:

<u>ولها إسناد واحد فقط:</u>

رواها النسائي في: "النكاح"، باب: ذكر أمر رسول الله في النكاح وأزواجه، (١٣١/٦)، (٣٣٧٩)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ :حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ :حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ مرفوعًا.

<u>يشكل على هذا الإسناد أكثر من أمر كما يلي:</u>

أولًا: تفرد شيخ النسائي أحمد بن سعد بن الحكم المعروف بابن أبي مريم المصري، اختلف فيه أهل العلم، فمنهم من يرى أنه: صدوق [1]، وقال

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٧٩)، (٢٩).

النسائي عنه: لا بأس به [١]، والذي يظهر أن ابن حجر وصفه بالصدوق لأن لا كلام كثير لأهل العلم فيه في توثيقه أو تضعيفه، وإنما كان اعتماده على قول النسائي، وعدم وجود كلام لأهل العلم عنه.

ثانيًا: يحيى بن أيوب الغافقي المصري، مختلف فيه بين أهل العلم. قال ابن حجر: صدوقٌ ربما أخطأ [٢]، وذهب آخرون إلى أنه: صدوقٌ، كما قال البخاري، وقد وثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحربي، والدارقطني، وقال أبو داود: صالح، وقال أحمد بن صالح المصري: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدي: "وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثًا منكرًا فأذكره، وهو عندي صدوقٌ لا بأس به، واختلف فيه قول النسائي، فقال مرّة: ليس به بأس، وقال مرّة: ليس بالقوي، وضعفه أبو زرعة وابن سعد والعقيلي، وقال أحمد: كان سيّئ الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يُكتب حديثه ولا يُحتج به [٣]، وقال الذهبي: وحديثه فيه مناكير [٤]، قال أبو عبد الرحمن النسائي: يحيى بن أيوب عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذلك القوي في الحديث [٥]، وقد ذكر الشيخ الألباني أنه من الرواة الذين يحتج بهم إذا لم يخالفوا، وقد أثبت الشيخ له في حديث رفع اليدين مع التكبير خطأً؛ لأنه ذكر ما لم يذكره الثقات غيره [٦].

١() المزي، تهذيب الكمال، (٣٠٩/١)، وليس مقصود النسائي تضعيفه بل إن رواياته جيدة.

٢() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٥٨٨)، (٧٥٠٧).

٣() معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٧٨/٤) (٧٥٠٨).

٤() الذهبي، تذكرة الحفاظ، (١٦٧/١).

٥() النسائي، عمل اليوم والليلة، (٢٩٧/١).

٦() الألباني، ضعيف أبي داود، (٢٨٣/١).

ثالثًا: عمارة بن غزية بن الحارث المازني المدني، قال ابن حجر: لا بأسَ به [1]، وقيل: بل: ثقةٌ، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وابن سعد، والعجلي، والدارقطني، وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، كان صدوقًا، وذكره ابن حبان وابن شاهين في "الثقات"، ولا نعلم فيه جرحًا سوى تضعيف ابن حزم له، وهو شبه لا شيء، فلا يُعتدُّ به [2]، بل ولابن حبان قول آخر فيه قال: كان يخطئ [3]، وقال ابن حجر في التهذيب: وذكره العقيلي في الضعفاء فلم يورد شيئًا يدل على وهنه، وقال بن حزم ضعيف وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي قلما قرأت بخطه ما علمت أحدًا ضعّفه غيره، ولهذا قال عبد الحق: ضعّفه المتأخرون، ولم يقل العقيلي فيه شيئًا سوى أنّه نقل قول ابن عيينة: جالسته كم من مرة فلم نحفظ عنه شيئًا، فهذا تغفل من العقيلي إذ ظن أنّ هذه العبارة تليين لا والله انتهى [4].

لكن الحافظ ابن حجر لم يقل لنا ما الذي تدلّ عليه العبارة، هل هي من عبارات التوثيق أم ماذا؟ فالذي يظهر من عبارة العقيلي أنّها للتضعيف كما يبدو، كما أنّ ابن حزم لم يشذّ في تضعيفه بل وافقه على هذا العقيلي وابن حبان كما هو ظاهر والله أعلم.

رابعًا: محمد بن إبراهيم التيمي وثّقه أكثر أهل العلم إلا الإمام أحمد، فقد كان له رأي مختلف. قال عنه:

---

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٠٩)، (٤٨٤٤).

(2) معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٦٥/٣) (٤٨٥٥).

(3) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، (ص: ٢١٦).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٧/ ٣٧٠).

في حديثه شيء، يروي أحاديث منكرة [١]، وهذا لا يعني تضعيفه بالمطلق، فهذا لا يقول به أحد، وإنّما نقول هذه الرواية مما تفرد بها، لذا وصفه ابن حجر في التقريب فقال: ثقة له أفراد [٢]، فالحكم فيه دقيق خلافًا لمن زعم بأنّ حكم ابن حجر في هذا الراوي لا معنى له [٣].

وعليه فالذي يظهر أنّ هذا الإسناد بمجموعه مشكل أيضًا من عدة وجوه تعتريه قبل متنه، فيصعب علينا أن نحكم بصحته وسلامته من الخطأ والله أعلم.

المطلب الرابع: <u>الروايات المنقطعة</u>

الطريق العاشرة:

<u>ما كان مدراها على: إسحاق بن راهويه، عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن الأجلح، عن ابن أبي ملكية، عن عائشة:</u>

رواها النسائي (ك) في: "النكاح"، باب: إنكاح الرجل ابنته الصغيرة، (١٦٩/٥)، (٥٣٤٥)، ورواها إسحاق بن راهويه في مسنده: باب: بقية أحاديث عن مشيخة عن عائشة، (١٠٣٣/٣)، (١٧٨٤)، والطبراني في الأوسط: "الميم"، باب: من بقية من أول اسمه ميم، (١٠٨/٨)، (٨١١٦)، قال: حدثنا موسى بن هارون، ثم قال بعد روايته للحديث: لم يرو هذا الحديث عن الأجلح إلا أبو بكر بن عياش، ولا عن أبي بكر إلا يحيى بن آدم، تفرد به: إسحاق بن راهويه، كلاهما: (النسائي، وموسى بن هارون)، عن إسحاق بن راهويه، عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن الأجلح، عن ابن أبي ملكية، عن عائشة مرفوعًا.

---

(١) الذهبي، تهذيب تهذيب الكمال، (٧/٨)، (٥٧٣٨).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٤٦٥)، (٥٦٩١).

(٣) معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٢٠٥/٣) (٥٦٩١).

يشكل على هذا الإسناد ما يلي:

أولًا: أنّ الراوي الأجلح هو بن عبد الله بن حجية الكندي، والراوي أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، المقرئ، الحناط، ويحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولى آل أبي معيط، كلهم رواة كوفيون، فالرواية لم تخرج عن تهمة تفرد أهل العراق بها.

ثانيًا: الخلاف في توثيق الراوي الأجلح فابن حجر قال عنه: صدوقٌ شيعي [1] وعورض بأنه: ضعيفٌ يُعتبر به، ضعَّفه أحمد بن حَنْبَل وأبو داود والنسائي وابنُ سعد والجوزجاني والساجي وابنُ حبان وابنُ الجارود، وقال أبو حاتم: يكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به، وقال يعقوب بن سفيان: ثقةٌ في حديثه لِينٌ، واختلف فيه قول يحيى بن معين بينا "ثقة"، و"صويلح"، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث صدوق، وقال يحيى بن سعيد: ما كان يفصلُ بينَ عليّ بن الحسين والحسين بن عليّ! [2].

قال ابن حبان: كان لا يدرك ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير ويقلب الأسامي [3]، قال يحيى: ثقة وقال السعدي: مفتر، وقال ابن عدي: لم أجد له شيئًا منكرًا إلا أنه يعدّ في شيعة الكوفة وهو صدوق [...]، قال أحمد بن حنبل: قد روى غير حديث منكر، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به [4].

فالراوي الأجلح راوٍ غير مأمون على هذه الرواية لضعفه وهو الأقرب بعد البحث والتقصي، كما أنّني بحثتُ عن كل رواياته عن ابن أبي مليكة في

1() ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٩٦).

2() معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (١/١٠٦) (٢٨٥).

3() ابن حبان، المجروحين، (١/١٧٥).

4() ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، (١/٦٤)، (١٤٨).

هذه الواقعة وغيرها من الروايات فلم أقف في رواية واحدة على تصريح منه بالسماع من ابن أبي مليكة، وهما متعاصران لا شك في ذلك، فالأجلح كوفي توفي (١٤٥هـ)، وابن أبي مليكة مكي توفي (١١٧هـ)، كما أنّني لم أقف على شيء من رحلاتهم وأين التقيا ببعضهما، بل كتب التراجم لا تذكر في ترجمة ابن أبي مليكة أن الأجلح ممن روى عنه وأخذ، كما لا تذكر في ترجمة الأجلح أنه ممن أخذ وروى عن ابن مليكة!

فالذي يظهر لي أنّ هذه الرواية إلى الإشكال أقرب منها إلى الصحة، ويبقى في سماع الأجلح من ابن أبي مليكة في هذه الرواية تحديدًا مشكلة، فلعلّه سمعها من غيره ثم دلّس الرواية عنه بالعنعنة والله أعلم.

ثالثًا: الراوي أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، قيل عنه: ثقة عابد إلّا أنّه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح [١]، وقيل أيضًا: بل صدوقٌ حسن الحديث، وثّقه غيرُ واحد، لكن حديثه لا يرتقي إلى مرتبة الصحة، وقد ضعّفه عثمانُ بن سعيد الدارمي، وابنُ نُمير، لا سيما في روايته عن الأعمش، ولم يخرّج له البخاري شيئًا مِن روايته عن الأعمش، فالظاهر أنه كان ينتقي من حديثه، وقد نسبه غيرُ واحد إلى كثرة الغلط وسُوء الحِفْظِ [٢].

الرواية الحادي عشر: رواية عبد الله بن مسعود، (رضي الله عنه).

وهي ما كان مدارها على: أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود:

رواها النسائي (ك) في: "النكاح"، باب: إنكاح الرجل ابنته الصغيرة، (١٧١/٥)، (٥٣٥٠)، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، قال: أخبرنا

---

١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٦٢٤).

٢) معروف والأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (١٦٠/٤) (٧٩٨٤).

يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، رواها ابن ماجه في: "النكاح"، باب: نكاح الصغار، (٧٦/٣)، (١٨٧٧)، قال: حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا أبو أحمد، حدثنا إسرائيل، إلا أن الرواية أنه تزوجها وهي بنت سبع سنين، رواها الطبراني في الكبير: "حرف العين"، (١٤٩/١٠)، (١٠٢٧٩)، قال: حدثنا محمد بن موسى بن حماد البربري، ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي، ثنا يحيى بن آدم، حدثنا شريك كلاهما: (إسرائيل، وشريك)، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود مرفوعًا.

<u>ويشكل على هذه الرواية ما يلي من الأمور:</u>

أولًا: هذه الرواية وردت من طريق الصحابي عبد الله بن مسعود، وهي طريق كوفية أيضًا، فجميع الرواة في هذا السند من أهل الكوفة، وهذا يؤكد لنا مرارًا وتكرارًا تفرّد أهل العراق برواية هذه الحادثة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ثانيًا: الرواية منقطعة؛ لأنّ أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسمَ له غيرها، ويقال: اسمه عامر، كوفيٌّ: ثقةٌ، من كبار الثالثة، والراجحُ أنه لا يصح سماعُه مِن أبيه [١].

ثالثًا: أنّ الرواية مدلّسة؛ لكون أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك [٢]، وهو من المرتبة الثالثة، وفي هذه الرواية لم يصرّح فيها بالسماع بل رواها بالعنعنة كما هو بيّن.

<u>الرواية الثانية عشرة: رواية يزيد بن جابر الأزدي:</u>

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٦٥٦)، (٨٢٣١).

(٢) ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ٤٢).

وهي ما كان مدارها على: عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن عمه يزيد بن جابر، عن أبيه:

رواها الحاكم في: "معرفة الصحابة"، باب: ذكر الصحابيات من أزواج رسول الله، (٥/٤)، (٦٧٦٦)، «إِنَّمَا تزوجني وأنا ابنة سبع سنين».

فهذه الرواية لا تصحّ بحال بسبب جهالة يزيد بن جابر الأزدي فهو راوٍ مجهول الحال لا تعلم له ترجمة أبدًا، فلا نعلم متى ولد ومتى توفي وعمن أخذ وروى، وإن قال بعضهم إنّ ابن حبان ذكره في الثقات [1] فإن هذا لا يكفي، بل غير صحيح في تصحيح الرواية.

كما أنّ قوله عن أبيه يعني والد يزيد بن جابر فمن هو؟ إن كان المقصود به جابر بن يزيد الأزدي أبو الشعثاء وهو ثقة وتلميذ ابن عباس فإنّهم لم يذكروا أنّ أحدًا من ولده روى عنه، ولا هو روى عن أم المؤمنين عائشة أو التقى بها فهو تابعي مما يعني أنّ الإسناد منقطع أيضًا ولا يصح بحال من الأحوال.

وبعد هذه الجولة الطويلة في أسانيد الرواية وطرقها كلّها من غريب الأمر أن لا نقف على رواية واحدة يقول فيها التابعي تحديدًا أو من سمع من أمّ المؤمنين عائشة سمعتها أو حدثتني، أو أخبرتني وما شابهها من صيغة التحمل التي تقتضى السماع المباشر منها، وإنّما ما هو موجود هي العنعنة وحدها، وإن كانت مقبولة عند أهل العلم لكن يبقى عدم التصريح بالسماع المباشر أمرًا غريبًا والله أعلى وأعلم.

---

(١) ابن حبان، الثقات، (٥/٥٣٥)، حتى ابن حبان ذكر روايته عن أبي هريرة فقط ولم يذكر أنه روى عن عائشة رضي الله عنها.

الخاتمة وأهم النتائج

بعد هذه الجولة الطويلة في أسانيد الحديث وطرقه نصل إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي ما يلي:

النتيجة الأولى: لمرويات سنّ زواج السيدة عائشة رضي الله عنها طرق عديدة لكن يمكننا أن نعدَ رواية هشام بن عروة بأنّها هي الرواية الرئيسة في الموضوع كونها رواها سبعة عشر راويًا حسب ما استقصيناه في التخريج في هذه الدراسة.

النتيجة الثانية: الرواة السبعة عشر عن هشام بن عروة كلهم عراقيون باستثناء راويين مدنيين أحدهما: ضعيف عند جمهور العلماء هو عبد الرحمن بن أبي الزناد، والآخر: متروك الحديث هو عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، مما يعني تفرّد أهل العراق بالرواية عن هشام بن عروة دون الثقات من تلاميذه من أهل المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأجل التسليم.

النتيجة الثالثة: حرّرت الدراسة اضطراب رواية هشام بن عروة لأهل العراق دون ما حدّث به في المدينة، وذلك لأكثر من سبب منها: تدليسه في العراق، وقيل: اضطراب حفظه بعد ما كبر وأسنّ، وقيل: لأنّ كتبه لم تكن معه في العراق حتى يرجع إليها، وقيل: تسهّله لأهل العراق، وإلى هذا ذهب الإمام مالك، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة، وأبو الحسن القطان، والعقيلي، وغيرهم من أهل العلم الثقات.

النتيجة الرابعة: هشام بن عروة راوٍ وصفه بالتدليس غير واحد من أهل العلم مثل: أبي الحسن القطان، وابن خراش، وأبي زرعة العراقي، وابن حجر وغيرهم، وأنكره الذهبي ولم يُصِب في هذا على ما ظهر، ويعدُّ هشام بن عروة من الطبقة الأولى من المدلسين الذين لم يقع منهم إلا نادرًا، وعليه فالأصل في عنعنته- أي ما لم يصرح فيه بالسماع- القبول إلّا أن يشوب الرواية أمرٌ يخرجها عن هذا الأصل، فيجب أن ينتبه للتدليس بحسب ما توصلت إليه هذه الدراسة.

النتيجة الخامسة: بلغ مجموع روايات حديث زواج السيدة عائشة من دون رواية هشام بن عروة إحدى عشرة رواية لا تخلو هذه الروايات من تدليس من لا يقبل منه إلا فيما صرح به بالسماع أو لضعف رواتها أو انقطاعها أو تعليقها وما شابهها من العلل.

النتيجة السادسة: من الروايات الجيدة في موضوع زواج السيدة عائشة رواية ابن شهاب الزهري، وهو راوٍ شاميّ رواها بالعنعنة عن عروة بن الزبير، وقد بيّنتُ في الدراسة بأنها لا تخلو من تدليس الإمام الزهري، وهو مدلّس من الطبقة الثالثة الذين لا يقبل منهم حديثهم إلّا ما صرحوا فيه بالسماع، وروايته لقصة زواج أمّنا عائشة مندرجة فيها.

النتيجة السابعة: من الطرق التي ناقشتها الدراسة طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولكن يشكل عليها تدليسان: تدليس الأعمش سليمان بن مهران، وتدليس شيخه إبراهيم بن يزيد النخعي، كما أنّ قرين الأعمش وهو منصور بن المعتمر لم يروِ هذه الرواية وهو أثبت منه في شيخه إبراهيم، وقد تكلّم أهل العلم عن تدليس إبراهيم النخعي بأنّه أغمض شيء، وكانوا يتعجّبون منه، لذلك لا يمكن الاطمئنان لهذه الطريق.

النتيجة الثامنة: للحديث ثلاث طرق مدارها على الراوي "محمد بن عمرو" وهو راوٍ مختلف فيه عند أهل الحديث، فعند التشديد والنظر الدقيق في أقوال أهلم العلم ترجح لديّ عدم موثوقيته وخاصة ما يرويه عن شيوخه: أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وقد ترك الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان والإمام مالك.

النتيجة التاسعة: من الطرق التي قد يعتقد صحتها وسلامتها من الخطأ طريق إسحاق بن راهويه عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عن الأجلح، عن ابن أبي مليكة، عن أم المؤمنين مرفوعًا، ويشكل عليها أمران: الأول: ضعف الراوي الأجلح الكندي وهو الذي توصلت إليه الدراسة، الآخر: سماعهُ من ابن أبي مليكة الأقرب فيه عدم ثبوته، فهو راوٍ ضعيف وقد عنعن الرواية عنه ولم نقف له على سماعٍ من ابن أبي مليكة في كتب أهل العلم والدراية.

النتيجة العاشرة: جاء في بعض روايات الحديث قولهم: قالت عائشة، على أنه محمول على السماع والاتصال، والصحيح الصواب ما ذكرناه من كتب أهل العلم المتخصّصة أنها ليست من صيغ التحمل التي تدل على السماع، فهي إلى التعليق والانقطاع أقرب.

النتيجة الحادية عشرة: لطرق الحديث وأسانيده اعتراضات كثيرة ترد عليه ذكرها أهل العلم المتخصّصون في كتبهم وناقشوها، وليست باعتراضات جديدة لم يقل بها أحد من أهل العلم، وإنّما لها أساس من الصحة، وهي حقيقيّة مبثوثة في كتب أهل العلم كما بيّنت الدراسة.

النتيجة الثانية عشر: يوجد اختلاف بين أهل العلم في مسألة بعض الرواة المدلّسين عندما تقع الرواية عنهم بالعنعنة دون التصريح بالسماع، مثل رواية الإمام الزهري، فيعدُّ الإمام الشافعي ويحيى بن سعيد القطان والدارقطني من المحتاطين في هذه المسألة، وهم على عدم قبولها إلّا فيما صرح فيه بالسماع كما يظهر.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد

قائمة المصادر والمراجع

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٠٦هـ.

(٢) ابن العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، **المدلسين**، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، الناشر: دار الوفاء، (ط١)، ١٤١٥هـ.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد بن حبان التميمي البستي السجستاني، **المجروحين من المحدثين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، (ط١)، ١٤٢٠هـ.

(٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان (ط١)، ١٤٠٣هـ.

(٥) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تحرير تقريب التهذيب**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (ط١)، ١٤١٧هـ.

(٦) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامه، الناشر: دار الرشيد، سوريا، (ط١)، ١٤٠٦هـ.

(٧) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (من الجزء الحادي عشر)، (ط١)، ١٤٠٤هـ.

(٨) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس الشيباني، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة

(ط١)،١٤٢١هـ.

(٩) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (ط١)، ١٤١٠هـ.

(١٠) أبو داود السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (ط١)، ١٤٠٣هـ.

(١١) الألباني، محمد بن نوح نجاتي الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني، **ضعيف أبي داود – الأم**، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع – الكويت، (ط١)، ١٤٢٣هـ.

(١٢) البغدادي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، (ط١)، ١٤٠٧هـ.

(١٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **المدخل إلى علم السنن**، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، (ط١)، ١٤٣٧هـ.

(١٤) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف: الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ.

(١٥) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (ط١)، ١٤١٤هـ.

(١٦) الدارمي البُستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار** تحقيق: مرزوق

على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (ط١)، ١٤١١هـ.

(١٧) الدارمي البُستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، (ط١)، ١٣٩٦هـ.

(١٨) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تذكرة الحفاظ**، وضع حواشيه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ.

(١٩) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (ط١)، ١٤٢٥هـ.

(٢٠) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (ط١)، ١٣٨٢هـ.

(٢١) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (ط١)، ١٢٧١هـ.

(٢٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت ٩١١ هـ)، **أسماء المدلسين**، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، بدون سنة نشر.

(٢٣) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، (ط١)، ١٤٠٥هـ.

(٢٤) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، (ط١)، ١٤٠٤هـ.

(٢٥) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، (ط٢)، ١٤٠٧هـ.

(٢٦) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن أبي الزهر القضاعي ثم الحلبي الشافعي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، (١٤٠٠-١٤١٣هـ).

(٢٧) المنياوي، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، **شرح الموقظة للذهبي**، الجزء الأول، (الحديث الصحيح)، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، (ط١)، ١٤٣٢هـ.

(٢٨) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **عمل اليوم والليلة**: تحقيق: د. فاروق حمادة الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، (ط٢)، ١٤٠٦هـ.

(٢٩) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣٠) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.